

A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/42/PV.5
25 September 1987

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٢١ نيسان/أبريل ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

- خطاب السيد خايمي لوسينثي ، رئيس جمهورية فنزويلا
 - المناقشة العامة [٩] (تابع)
- ألقى كلمة كل من :

السيد أدودو (توغو)
السيد إيغليسياس (أوروغواي)
السيد سورسا (فنلندا)
السيد واغتر - تيزون (بيرو)
السيد هيرمانسون (إيسلندا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza الحرس على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

76026 87-64025/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥ .

كلمة السيد خايمي لوسينتشي ، رئيس جمهورية فنزويلا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : تستمع الجمعية الآن الى كلمة

رئيس جمهورية فنزويلا .

اصطحب السيد خايمي لوسينتشي ، رئيس جمهورية فنزويلا الى قاعة الجمعية

العامه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة

يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية فنزويلا فخامة السيد خايمي لوسينتشي ، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس لوسينتشي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، باسم

فنزويلا حكومة وشعبا ، يسعدني أن أقدم اليكم بتهانّي الحارة لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين . إن صفاتكم الشخصية المعروفة وخبرتكم الواسعة كدبلوماسي ، تضمن تحقيق نتائج مثمرة في هذه المرحلة الجديدة من أنشطة الجمعية العامة .

واسمحوا لي أن أعرب أيضا عن تقدير فنزويلا للعمل الممتاز الذي أنجزه السيد تشودري ممثل بنغلاديش ، الرئيس السابق لهذه الجمعية . لقد ظهر اسهامه القيم في العديد من المجالات ، وتشهد أعماله على مسانדתه للمبادئ التي تسترشد بها الأمم المتحدة .

وبسرور خاص ، أود أيضا أن أحيي بكل الاحترام الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، وهو شخصية بارزة من أمريكا اللاتينية ، إن جهوده الدؤوبة من أجل السلم والتوافق الدوليين وفطنته ومشاربته التي تجلت في اضطلاع بوظائفه النبيلة ، أكسبته احتراماً عاماً وواسعاً .

مرة أخرى أحضر الى محفل الحوار الدولي هذا لاؤكد من جديد التزام فنزويلا بقضايا السلم والتفاهم بين الشعوب الاساسية التي كانت سبب انشاء هذه المنظمة .

إنني أحضر الى هذه الجمعية مقتنعا بأنه في زمن الازمات الاقتصادية الكبرى والقلق السياسي العميقة والتهديدات الدائمة للسلام ، تزداد الامم المتحدة قوة باعتبارها المحفل المعاصر المفضل للتوصل الى حلول تفاوضية للمشاكل الرئيسية التي تؤثر على المجتمع الدولي . ومن ثم ، فان رسالتي هي رسالة تأييد قاطع لمساعيها وجهودها .

وهذا من شأنه أن يبعث في نفسي الاطمئنان بأنني أعرب عن قناعة أبناء فنزويلا بالاجماع عندما أؤكد مرة أخرى بغير لبس أن فنزويلا تؤمن بالامم المتحدة وبالذواضع التي أدت الى انشائها ، وبفاعلية مثلها . إننا نقد بقوة الى جانب الذين يسعون الى تعزيزها . وإن الوفاء بالعديد من التطلعات الاساسية يتوقف على قوة الامم المتحدة . ونحن لا يمكن أن نسمح بضياع فرص الرفاهية الجماعية في السعي الى تحقيق مصالح ثانوية . لقد حان الوقت لاتخاذ المبادرات وتحقيق النتائج الملمومة ، والمحك هنا ، هو الاحساس الواضح بالمسؤولية . وتستطيع الامم المتحدة أن تفضلع بهذا ونحن على ثقة من نجاحها .

أود أن أطرح أمام هذه الجمعية العامة آراء اعتبرها أساسية تجاه الحالة الدولية الراهنة ، جنباً الى جنب مع استعراض موجز للسياسة الخارجية التي تنتهجها حكومتنا - حكومة شعب فنزويلا .

أود أن أشير بادئ ذي بدء إلى التحدي الذي يطرحه التطوع إلى استتباب السلم على الأصعدة الإقليمية والعالمية . فالمخاطر المحدقة بالجنس البشري في هذا العصر النووي معروفة تماما . كما أننا على بينة من العقبات الخطيرة التي تعترض الطريق صوب تحقيق سلم عادل ودائم . وفي مواجهة هذه العوائق من الطبيعي أن يسود التشاؤم التوقعات فيما يتعلق بالسلم ومستقبله .

ولا يسعنا ، بالتأكيد أن نخدع أنفسنا . ففي حين يصح القول إنه لم تنشب حرب شاملة جديدة منذ أن وضعت ما يطلق عليها الحرب العالمية الثانية أوزارها ، نجد أن من الصحيح أيضا أن "السلم النووي" الراهن ليس ترتيبا اختياريا - الأمر الذي لا يبعث هو الآخر على الطمأنينة - بقدر ما هو نتيجة تنافس عنيد على التسيد والسيطرة يغيثه الخوف والارتياب والسعي إلى بسط الهيمنة .

هذه الحقائق لا يمكن إخفاؤها ، ولكن من الخطأ أيضا ألا ننوه ببعض العلامات الايجابية التي تظهر أن ارادتنا لم تحد بعد عن المنطق . فنحن ندرك أن تحديد الأسلحة ونزع السلاح ليسا في حد ذاتهما ضمانا للسلم ولكن مما لا شك فيه انهما يبرهنان على الرغبة في تحقيق السلم . وفي هذا الصدد ، نرحب بالخطوات الهامة التي شرعتها الدولتان النوويتان العظيمتان في اتخاذها لازالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى من أوروبا .

وتود فنزويلا أن تعلن تأييدها المطلق لتلك المبادرة وغيرها من المبادرات الرامية إلى تخفيف العبء الجسيم المترتب على سباق التسلح النووي . وفي رأبي انه من الضروري بل وأيضا من المنصف التسليم بالنوايا الايجابية التي حثت فيما يبدو زعماء الدول الكبرى إلى الخوض في المفاوضات الجارية . ولنأمل أن تكون هذه السروح التوفيقية مقدمة لحرارز تقدم أسرع وأبعد مدى على طريق تحديد الأسلحة ونزع السلاح . ففي هذا الزمن الذي يخيم فيه خطر تدمير الذات بوضوح مرّوع ، لا يسعنا الركون إلى توازن الرعب النووي كأحد عناصر السلم . بل ينبغي لنا أن نتجاوز ذلك ونبني السلم على أسس قيم التسامح والتفاهم في المجال الدولي .

منذ أيام عقد المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية . وقد أكد مرة أخرى الحقيقة الجلية التي مؤداها أنه في غمار الازمة الاقتصادية المالية التي تواجهها البلدان النامية بات من الحتمي اتخاذ تدابير تتيح توجيه الموارد المالية الضخمة وجهة جديدة . فمن شأن ذلك ان يبسر بلا شك حل بعض ما تواجهه بلداننا من مشاكل خطيرة .

وأي تقدم يحرز في ميدان نزع السلاح سيكون خطوة محمودة صوب تحقيق الهدف الذي ندافع عنه وسنظل ندافع عنه بكل ما أوتينا من عزم . ومن ثم فانني أحث الدولتين العظيمين الرئيسيتين مرة أخرى على دفع عجلة المفاوضات في مجال نزع السلاح النووي وتوسيع نطاقها . وكما أكدنا في مؤتمر نزع السلاح بجنيف ، ثمة هدف آخر لن نعدل عنه ألا وهو ابرام اتفاقية بشأن حظر الاسلحة الكيميائية . وأنه ليسرنا أن نلمس التقدم المحرز في هذا الصدد في المفاوضات الجارية .

ووفقا لمبادئ هذه المنظمة ، مارسنا مسؤوليتنا كعضو في مجلس الأمن خلال ثلاث فترات على مدى ثلاثين عاما من حياتنا الديمقراطية . وفي كانون الأول/ديسمبر المقبل تنتهي ولايتنا الراهنة كعضو غير دائم في الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة وهو المجلس ، حيث ما برحنا نسعى الى النهوض بدور توفيقى وبتاء في تعزيز السلم العالمي .

وسيوصل بلدي ما عهد فيه من دعوة الى السلم واتباع سبيله في كل انحاء العالم . فنحن نؤيد تأييدا راسخا فض المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، بما فيها المفاوضات المباشرة ، دون ممارسة أية ضغوط أو فرض محظورات لا يمكن قبولها ، ونؤيد الحوار المتعقل ، الرحب ، المفتوح كوسيلة لغض المنازعات .

وانطلاقا من هذه الروح شاركنا كعضو في مجموعة كونتادورا في السعي الحاسم الى اقرار السلم في منطقة امريكا الوسطى . وبعد أربع سنوات من العمل المضني الرامي الى تحقيق حل سلمي وتفاوضي لازمة تلك المنطقة بدأنا نشهد بعض النتائج التي تسمح لنا بقدر معقول من التفاؤل .

وان الاتفاقات التي توصل اليها في غواتيمالا رؤساء جمهوريات امريكا الوسطى الخمس تعد تقدما كبيرا وتبرر التنويه بما تم تذليله من عقبات . فهو جهد بذلته بلدان امريكا الوسطى ذاتها . الامر الذي لا بد وأن يوضح أن النهج المتفق عليه حقيقي ويمكن الركون اليه .

وأود أن أوكد أن اللجنة الدولية للتحقق والمتابعة المنصوص على انشائها في اتفاق غواتيمالا ، شكلت في كاراكاس منذ اسابيع وتتألف من وزراء خارجية دول مجموعة كونتادورا وفريق الدعم وأمريكا الوسطى والامينين العاميين لمنظمة الدول الامريكية والامم المتحدة .

ونحن ندرك ، بالتأكيد ، أننا نحتاج في هذه العملية الى تعاون البلدان التي لها صلات ومصالح بالمنطقة فكل جهودنا يمكن أن تذهب سدى وأن يصبح السلم في امريكا الوسطى مستحيلا دون اسهام ايجابي من جانب تلك العناصر . كما أننا نقر بأن هذا الصراع ، شأنه شأن ما نشهده وما شهدناه من صراعات كثيرة أخرى ، هو الى حد كبير ، نتيجة لأوجه الظلم الاجتماعي والاقتصادي التي ينبغي التصدي لها . فهي جوانب أساسية تأخذها مجموعة الكونتادورا وفريق الدعم في الاعتبار بأبعادها الحقيقية . ومن ثم تقرر في اجتماع كاراكاس ان تتخذ فورا الخطوات اللازمة لاعداد هيكل وصك لبرنامج دولي عاجل للتعاون التقني والاقتصادي من أجل بلدان المنطقة . واتفق أيضا على ضرورة أن يبدأ المجتمع الدولي في أسرع وقت ممكن النظر في التدابير المتعين اتخاذها لتنفيذ البرنامج . وهذا متطلب هام .

ان المفاوضات المستمرة والارادة السياسية التي تبنت دوما في العمل المشترك الذي اضطلعت به بلدان مجموعة كونتادورا التي تعززت بانضمام بلدان فريق الدعم اليها أدت الى تراكم كم هائل من الخبرات المفيدة وحدثت البلدان الثمانية على انشاء آلية دائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر . وقد انشئت هذه الآلية في ريو دي جانيرو في كانون الأول/ديسمبر .

ويتفق هذا التصرف مع ما تهدف اليه من تعزيز العمل السياسي الذي تضطلع به الحكومات المشاركة وتنظيم هذا العمل تنظيما منهجيا وضمان تناسقه عن طريق التشاور بمفئة منتظمة بشأن الأمور التي تمس أو تهتم بلداننا وذلك في سياق تدعيم وحدة امريكا

اللاتينية . كما اننا يحفظنا التصميم على السعي الى ايجاد وتقوية العمليات الديمقراطية على أرض قارتنا . اننا لم ندخل في منافسة مع أية منظمات أو محافل فسي مجالنا الاقليمي ولا ننوي ذلك .

وكخطوة الى الامام في هذه العملية قرر رؤساء آلية التشاور الثمانية الاجتماع في مكسيكو في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل لتجديد أهداف معينة ستسهم في توسيع نطاق التفاهم بين حكومات وشعوب منطقة امريكا اللاتينية .

ومن يمين الطالع ان الاتجاه الى الديمقراطية في امريكا اللاتينية تلقى في السنوات الاخيرة دفعة كبيرة . ومع ذلك يجدر بنا ان نؤكد مجددا قناعتنا بوجود صلة وثيقة بين الامن الدولي والاستقرار الديمقراطي والتطور الاجتماعي والاقتصادي في بلداننا . فاستمرار الديمقراطية يرتبط الى حد كبير بقدرة أي نظام قوامه الحرية على تلبية تطلعات شعبه المشروعة الى الرفاه . ونحن نعرف تماما ان الالتزام الرئيسي ، في مجابهة التحديات التي تطرحها عملية التنمية يقع على عواتقنا . ولكن ذلك لا يقلل بأي حال من المسؤولية التي يتشاورها العالم الصناعي ومن الاسهام الذي ينبغي أن يقدمه في اطار مكافحة الحمائية والادارة الواعية لمشكلة الديون على نحو لا يؤدي الى تقلص امكانيات التقدم الاجتماعي والاقتصادي والاستقرار السياسي لدينا .

فان كنا مخلصين ، والتاريخ لن يغفر لنا إن لم نكن ، يجب علينا أن نعتدرف بأن صباق الحمائية الذي تخوضه بعض البلدان المتقدمة ومشكلة الدين الخارجي وارتفاع أسعار الفائدة التي زادت حدتها مؤخرا بشكل خطير هما أيضا آفتان يمكن أن تخلفا آثارا وخيمة على السلم العالمي .

والواقع انه لم يتم بعد التوصل الى حل يعوّل عليه في مشكلة الديون الخارجية فقد طرق هذا الحل حتى الآن دونما اعتبار لآي منظور تاريخي ، بل ان المشكلة تعالج على انها مجرد مسألة مالية ، والترتيبات اللازمة لتسوية أزمة تسمى النظام المصرفي الدولي وتنمية الشعوب أرجئت ببساطة . والأخطر من ذلك هو القيود المتزايدة التي تحد من قدرة البلدان المدينة على تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها . وهذا النهج المتحيز والاناني يخلق بلا شك انقسامات عميقة في العلاقات الاقتصادية الدولية ويهدد السلم الاجتماعي في العالم .

لقد طلب منا أن نتحلّى بالصبر وأن نقدم التضحيات . وقد نبرهنا على تحلينا بالصبر وقدمنا التضحيات تلافيا لانهييار مالي دولي ولكسب الوقت تلمسا لحل منسّق ومتفق عليه لمشكلة المديونية . غير أن موقفنا تجوهر وأسيء تفسيره . وأصبح الحوار السياسي أكثر صعوبة ؛ وباتت الشروط التي وضعها المجتمع المالي الدولي أكثر صرامة ، وغدت قدرتنا على احترام التزاماتنا الدولية من خلال المشاركة في التجارة الدولية محدودة . لذا أصبح من الحتمي - وهذا أمر جدير بتكرار التأكيد عليه - إجراء حوار واسع النطاق ومخلص بين الدائنين والمدينين ، على أساس المسؤولية المشتركة والحق في التنمية .

واني أقول هذا استنادا الى النفوذ الذي تستمده فنزويلا من احترامها لالتزاماتها ومن تفاوضها على إعادة جدولة ديونها في إطار من الاعتدال والتفاهم ، وأقوله كتحذير في مواجهة أزمة قد تظهر بشكل أكثر حدة لأنها سوفت بغير بذل أي جهد لمعالجة جذور المشكلة .

إن النزعة الحمائية التي تتبعها البلدان الصناعية - والتي مردّها الى حد كبير الى الافتقار الى الانضباط في ادارة اقتصاداتها المحلية - تمثّل قيّدا جديدا جوهريا وجائرا - بل ومتعسفا - على فرص البلدان النامية في إقامة علاقات عادية مع المجتمع الاقتصادي الدولي . وتتضافر جميع أنواع الآليات ، ظاهرة ومستترة ، لإعاقة وصول منتجاتنا الى الأسواق الدولية ، مما يمنعنا بدوره من اعتماد استراتيجيات انمائية تقوم على مشاركتنا بحمة كبيرة في الاقتصاد العالمي . وفي الوقت الذي يجري فيه التخلي عن قواعد التجارة الدولية ، توضع قواعد جديدة تتجاهل احتياجات البلدان النامية ولا تولي أي اعتبار لما قد يتمخض عنها من عواقب على استقرار العلاقات الدولية وتطورها .

ونتيجة للافتقار الى بُعد النظر وصلت البلدان الفقيرة الآن الى حالة سيئة لا تعقل تتمثل في نقل تحويلات صافية من الموارد الى البلدان الغنية ، مما يعني من الناحية العملية تزايد الفقر واستفحال أوجه عدم المساواة وتضاؤل امكانيات الإبقاء على الحوار واستقرار المؤسسات .

لقد بات من الضروري ، من جميع وجهات النظر ، دعم المساعي التفاوضية من أجل التوصل الى حلول أفضل للمشاكل المذكورة . ولكن من الضروري أيضا تلافي الخطر المتمثل في ابقاء البلدان النامية بمنأى عما يطرأ الآن من تغييرات واسعة المدى - تحدث لاسباب من بينها التجديدات في التكنولوجيا والانتاج والتجارة الدولية .

وما لم ينجح التعاون الدولي في سد هذه الفجوة ، فستعرض جميعا لخطر أن يقوم في المستقبل نظام اقتصادي دولي مجزأ الى كتل لا علاقة فيما بينها أو نظام لا يتكامل إلا استنادا الى علاقات التبعية التي تتعارض خصائصها وأثارها بلا شك مع مقصد هذه المنظمة وجوهرها ، وهذا أخطر شأننا . لذا يجب علينا أن نتذكر أن لدينا قضية معلقة على جدول أعمالنا تتمثل في التفويض ببدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ، وهو تفويض ينبغي تنقيحه واقراره في ضوء الظروف الحالية ، بما في ذلك نتائج مؤتمر الأمم المتحدة السابع للتجارة والتنمية (الاونكتاد V) الذي عقد في جنيف في تموز/يوليه الماضي .

لقد نجح هذا المؤتمر في إجراء حوار بناء بين كل المجموعات الاقليمية بشأن مسألة إعادة تنشيط التنمية والنمو والتجارة الدولية عن طريق التعاون المتعدد الاطراف . ويتسم هذا الامر بأهمية بالغة ، ويشكل احدي الخطوات الناجعة التي اتخذت حتى الآن لحل المشاكل المشارية .

ونحن نلاحظ أن المؤتمر قد تجاوز في نتائجه تشخيص الحالة الاقتصادية الدولية وأنه قد مكن الأونكتاد بوصفه المؤسسة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة المعنية بقضايا التنمية الاقتصادية ، من أن يواصل بصورة جزئية على الأقل ، عن طريق التدابير والسياسات التي أوصى باعتمادها بتوافق الآراء ، دوره السليم في مجال السياسات الاقتصادية المتعددة الاطراف .

لذا فإننا نشق في أن المؤتمر السابع هذا يشكل نهاية لعملية الاضعاف وللاختلافات التي تعرض لها الأونكتاد . وإذا كان الأونكتاد قد أثبت شيئاً ما فقد أثبت أهميته كمحفل لوضع السياسات والتدابير المتعلقة بمشاكل العلاقات الاقتصادية الدولية

والتنمية الاقتصادية وللتفاوض بشأنها . ونحن نملك اليوم ادراكا أفضل للمشاكل ونطاقها وآثارها ، وللمواقف المتخذة تجاهها واحتمالات احتوائها ، فضلا عن الاتجاهات التي يتعيّن اتباعها لحلّها .

وفيما يتعلق بالترابط المتزايد لجميع بلداننا ، تود حكومتي أن تشير بشكل خاص الى التقرير المعنون "مستقبلنا المشترك" ، الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، وهي منظمة تترأسها السيدة غرو هارلم برنتلاند رئيسة وزراء النرويج ، والتي رفع تقريرها النهائي الى هذه الجمعية العامة للنظر فيه .

لقد كان التشخيص والنتائج والخطوط التوجيهية التي وردت في ذلك العمل القيم موضع دراسة متأنية في بلدي . وقد تمثّل الموقف التقليدي ل فنزويلا ، على المستوى الوطني وفي المحافل الدولية المعنية بدراسة المشاكل البيئية على حد سواء ، في الدفاع عن التنمية المتوازنة مع بيئة متوازنة يكون الانسان جزءا لا يتجزأ منها ، والتي يمكن بغيرها أن يتعرض وجوده ذاته للخطر . ونحن نرحّب بنشر هذا العمل الخلاق والمفيد ونحث على مناقشته بروح خلاقة تحقيقا لأفضل مصالح الانسان ومستقبله .

كما أود أن أشير الى ظاهرة التجارة الدولية في النفايات السامة والخطيرة . فمن المشين أن توجد هذه المشكلة وأن تستغل التفاوتات في التكنولوجيا والتقدم وفي البنية القانونية الاساسية والرقابة على هذا النحو لتحويل كثير من البلدان النامية الى مستودع لنفايات النشاط الصناعي . إن هذه الحالة تقتضي دراسة وتنظيما وافيين على المستوى المتعدد الاطراف . وستؤيد فنزويلا كل الجهود الرامية الى تمكين المجتمع الدولي من أن يقرّ في بداية ١٩٨٩ اتفاقية عالمية بشأن الرقابة على حركة النفايات الخطيرة عبر الحدود .

وقد قررت حكومة فنزويلا ، ريثما يتحقق ذلك ، أن تعتمد أحكاما توجيهية تحول دون تحوّل أراضيها الى مستودع للنفايات السامة .

كما أجد لزاما عليّ أن أوكد مرة أخرى ، بأقصى قدر من القوة والالاحاح ، أننا في غمار انشغالنا بحل المشاكل الملحة نهمل ما قد يشكّل أحد الاخطار الكبرى التي تواجه البشرية : ألا وهو الانهيار التدريجي للنظام الايكولوجي البيئي الذي يعد مع ذلك

مصدرنا الرئيسي للوجود والحياة . لذا فإننا نطالب بالسمي ، على جميع مستويات النشاط داخل منظومة الأمم المتحدة وكل الأجهزة دون الاقليمية والاقليمية والدولية ، الى ايجاد وعي أكبر بالصلة الوثيقة بين التنمية الاقتصادية والمشاكل البيئية وكذلك بأثارها طويلة الاجل . فهذا أمر ملح لضمان حياة راقية للأجيال المقبلة . وبالتالي فإننا نؤيد باهتمام شديد عقد جلسة عامة خلال هذه الدورة تكرس كلها لتناول البنود المتعلقة بالتنمية والبيئة .

إن فنزويلا تتابع باهتمام عملية استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة ، عملاً بما جاء في القرار ٢١٢/٤١ ، كما تتابع الدراسة المتعمقة للهيكلة الحكومي الدولي للأمم المتحدة ومهامه في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، التي يجري اعدادها في إطار لجنة مخصصة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . غير أن هذه العملية الرامية الى تحسين منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن لا تؤثر على مهام المنظمة وملاحياتها وبرامجها .

وفي رأينا ، ليس هناك أي شيء يبرر حرمان المنظمة من الموارد المخصصة لميزانيتها ، والتي تعد إلزامية وفقا للميثاق ، أو يجبرها على تفكيك بنيتها الأساسية وبرامجها بسبب التقاعس عن الامتثال للالتزامات المالية أو التأخير في مداد تلك الالتزامات . وهذا الموقف غير مقبول على الاطلاق خاصة عندما يصدر عن المساهمين الذين يتحملون قدرا كبيرا من المسؤولية تجاه المنظمة .

وبالرغم مما تواجه حكومة فنزويلا من موقف عميب ناجم عن ترددي حيلة صادراتها وعن احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية التي لا حصر لها ، جهلت لزاما عليها أن تمتثل تماما للالتزامات تجاه هذه المنظمة . وقد اتخذت جميع البلدان الاعضاء نفس هذا الموقف تقريبا . ونحن على ثقة من أن ما يسمى بالازمة المالية للأمم المتحدة - والتي يعرف الجميع منشأها تماما - لا يمكن التغلب عليها إلا بالامتثال التام للالتزامات التي تعهدنا بها جميعا عند انضمامنا الى هذه المنظمة .

إن أحد البنود الأساسية التي تحتل الأولوية القصوى عن مناقشاتنا هو المعركة التي يجب أن نخوضها للقضاء على الآفة الخطيرة المتمثلة في انتاج المخدرات واستهلاكها والادمان عليها وتهريبها والاتجار غير المشروع بها .

لقد اتخذت في المؤتمر الدولي الذي عقد بغيينا في حزيران/يونيه الماضي خطوات هامة لوضع تدابير للتعامل الدولي في هذا المجال ، حيث أصبحت الحاجة الملحة للقيام بعمل متضافر من قبل جميع البلدان أمرا أكثر وضوحا على نحو متزايد . وبما أنه لا يمكن لبلد واحد بمفرده القضاء على ظاهرة تهريب المخدرات عبر الحدود ، فينبغي معالجة هذه القضية على جميع الجهات المحلية والثنائية والمتعددة الاطراف . لقد نجح مؤتمر فيينا في اصدار وثيقتين هامتين في هذا الصدد هما الاعلان ، وخطة العمل الشاملة متعددة الواجه ، وهما المعروضتان علينا بوصفهما مكنين لهما قيمة لا يمكن انكارها في تنسيق الجهود التي تبذلها الدول والمنظمات الدولية وتوجيهها صوب حملة صليبية شرسة ضد المخدرات .

ومن ناحية أخرى ، متواصل فنزويلا - بوصفها دولة رائدة في هذا الكفاح - عملها بحزم واصرار في اطار الأمم المتحدة ، استكمالا للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في هذا المضمار ، حتى يمكننا التوصل في أقرب وقت ممكن الى ابرام اتفاقية تكافح الاتجار غير المشروع في المخدرات والعقاقير المخدرة ، وهي الاتفاقية التي قدم مشروعها الاولي وفد فنزويلا الى هذه الجمعية في عام ١٩٨٤ . ان ما انجز من عمل حتى الان يمكن أن يفضي بنا الى التفاؤل ، لكن من الواضح انه في هذا المجال - أي المعركة التي لا اتردد في أن أطلق عليها "حصان طروادة" الحضاري - مازال هناك الكثير الذي يجب القيام به خاصة في تلك البلدان التي تفتح أكبر الاسواق لهذا الاستهلاك الشيطاني . وعدم مواجهة هذا الجانب من جوانب المشكلة على نحو حاسم يعمد ضربا من الانتحار . فالحرب ضد المخدرات يجب ان تكون عالمية شاملة في كل مرحلة من مراحلها ، وإلا فاننا سوف نمضي بالهزيمة .

مرة أخرى علينا أن نشير الى أوجه الصراعات الخطيرة السائدة في الجنوب الافريقي ، ومالا يمكن احتمالها أو التسامح فيه هو انه بعد عقود طويلة من المناقشات والقرارات والمقررات التي اتخذت من قبل مجلس الامن وهذه الجمعية على حد سواء ، لا تزال العنصرية والامتياز اللذان تفرضهما الاقلية الحاكمة في جنوب افريقيا مائدين حتى الان بكل ما يفرضانه من مشقة وأهوال .

اننا نحث جنوب افريقيا مرة أخرى على الامتثال التام لقراري مجلس الامن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) اذ ان هذا من شأنه أن يؤدي الى النهوض باستقلال ناميبيا ، كما قرره المجتمع الدولي .

تولي فنزويلا أهمية خاصة لعلاقتها مع البلدان الافريقية ، التي ترغب في أن نواصل جهودنا معها في كفاحنا المشترك من أجل الاستئصال النهائي لشافة الفصل العنصري ، ودحر الامتياز المتأصل في ناميبيا .

إحدى القضايا التي تناولتها منظماتنا على مر العقود الماضية هي صراع الشرق الاوسط ، وهو ما يشكل مصدر قلق مستمر للمجتمع الدولي بأسره . ونعرب عن الأمل في أن يتسنى التوصل الى اتفاق من شأنه أن يمكن من احراز تقدم صوب حل عادل ودائم

متفاوض عليه في تلك المنطقة الهامة من العالم . وفي هذا الصدد ، نؤيد جهود الأمين العام الرامية الى عقد مؤتمر سلم معني بالشرق الاوسط ، بمشاركة جميع الاطراف المعنية .

وعلى نفس المنوال ، نشعر بقلق بالغ ازاء استمرار التوترات بل المواجهات المسلحة بين ايران والعراق ، التي تقيم فنزويلا علاقات ودية هامة معها ، ويحدونا الامل في ان نضع تلك الحرب الطويلة التي أدت الى هذا الكم الهائل من الدمار ، أوزارها على وجه السرعة ، وبذلك يمكن تفادي الخطر البالغ الكامن في احتمالية توسع رقعة الصراع .

ان وجود هذه المنظمة واستمرار ملاحية مبادئها النبيلة ومثلها العليا ، وكذلك أعمالها المتنوعة واسعة النطاق في شتى مناحي الحياة الدولية ليحمل ابلغ دليل على دور الامم المتحدة وما يمكن ان تنجزه .

ما من شك في أنه بعد انقضاء تلك الفترة الطويلة البالغة ٤٢ عاما على وجود الامم المتحدة ، ما زالت هناك توقعات وآمال كبيرة لم تتحقق بعد . لكن العمل من أجل تحقيق توقعات وآمال أخرى عديدة جار ويمضي بشقة موب المستقبل . وفي زمن التحديات العميقة هذا ، تحشنا منظمنا على تعزيزها وتقديم غاية تأييدنا الراسخ اليها .

ويحدونا وطيد الامل في أن تتكامل مداوات هذه الدورة للجمعية العامة بنتائج مثمرة وفعالة تعزز الوثام والتقدم لكل الشعوب ، في ظل نظام عالمي متوازن يسوده سلم حقيقي دائم دون أي قيود . وهذا هو ما يتطلبه تطلع الانسان الى العدالة في العالم .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ،

أود أن أشكر رئيس جمهورية فنزويلا على البيان الهام الذي أدلى به توا .

أمطوب السيد حايمي لوسيننتشي رئيس جمهورية فنزويلا الى خارج قاعة الجمعية

العامة .

المبند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد أدودو (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ها نحن نجتمع الآن مرة أخرى في قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث استمع الى العديد من المناقشات بشأن قضايا الاستقرار والسلم والامن في عالمنا ، وهي أكثر القضايا إلحاحا .

إن حياتنا اليومية تنفس بمرور المعاناة المحزنة جدا التي تبرز بصورة منتظمة من زوايا قريتنا الموسعة الأربع التي آل إليها عالمنا ، وتبرز تلك المور في القنوط الذي يعاني منه ملايين الرجال والنساء والاطفال المحرومين من أبسط المقومات الأساسية للحياة أو من حقوقهم المشروعة بوصفهم مواطنين .

إلا أنه ينبغي لنا أن نبقي مؤمنين بالمستقبل ، ذلك الإيمان الذي يجمعنا هنا . ويتعين علينا أن نواصل ونكثف جهودنا بغية تشكيل عالمنا ليبين آمال جميع الشعوب التي لا تزال تعوّل على قدرة منظمنا على قيادتها الى مستقبل يتسم بالسلم والكرامة والازدهار .

وأود القول إن بلدي يدرك إدراكا تاما مسؤولياتنا عن تعزيز روح الحوار والوثام والمشاركة فيها ، تلك الروح التي يعطى بها عمل هذه الجمعية . إن تمسك توغو بالمُثل النبيلة للأمم المتحدة لا يتزعزع . وعليه ، فإنه يسرني أن أقدم لك يا سيادة الرئيس ولجميع الوفود الحاضرة هنا تحياتنا الاخوية ورسالة السلام والتضامن من شعب وحكومة توغو ، ومن فخامة الجنرال غنا منغبي إياديبا ، رئيس ومؤسس تجمع شعب توغو ورئيس جمهوريتنا .

إنني مسرور بشكل خاص يا سيادة الرئيس أن أقدم لك تهاني وفد توغو القلبية على انتخابك الباهر لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين . إن كفاءتك وسُمعتك المؤكدة بوصفك دبلوماسيا محنكا ، وكذلك تمسك بلدك ، الجمهورية

الديمقراطية الألمانية ، بمثل السلم والتعاون الدوليين تجعل منك الشخص المختار طبعا لهذا المنصب . وإنما لعل يقين أن عملنا سيسير بسلامة ونجاح نتيجة لهذا الاختيار .

وهل لي أيضا أن أهنئ ملكك السيد تشودري ، ممثل بنغلاديش ، على المهارة التي أدار بها أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين وكفل بها نجاحها التام .

وأود أيضا ، من خلال الأمين العام ، أن أشني على منظومة الأمم المتحدة برمتها على الدور البارز الذي تقوم به لصالح السلم والأمن والتنمية الدولية . إننا نشعر بالارتياح لرؤية السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام ، يطلع مرة أخرى بمهامه بما اتسم به من تفان وتصميم هادئ . ونود أن نهنئه على مبادراته الحكيمـة الجيدة التوقيت ليعطي منظمتنا طاقة متجددة قادرة على تعزيز صداقيتها وفعاليتها . وفي هذا الصدد ، إن حكومة توغو تتابع باهتمام شديد جهود الوساطة التي يبذلها لحل حالات الصراع .

ويشعر وفد بلدي بسعادة خاصة لوجود السفير ريد إلى جانبك يا سيادة الرئيس ، لأنه حاز على ثقتنا وصداقتنا جميعا . وإنما نتمنى له النجاح التام في وظائفه السامية الجديدة .

لقد اتفق بالإجماع بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء منظمتنا على أن الأمم المتحدة ما زالت المؤسسة العالمية الوحيدة التي تجرى فيها مناقشات ، مع أنها تبدو متكررة توظف ضمير قادة العالم على الأمور التي يتعين الاختيار من بينها والحلول الملحة التي يجب التوصل إليها . إن دور الأمم المتحدة هذا الذي لا يُستغنى عنه هو مبرر وجودنا هنا لالتماس حلول للمشاكل التي تحيق بالعالم .

ومما يبعث على القلق العميق حقا أن يلاحظ المرء أنه على الرغم من التصريحات المتكررة التي تؤكد الإيمان بإعلاناتنا - وهي التصريحات التي تميزت بها بوجه خاص الدورة السابقة المكرمة للسنة الدولية للسلم - فإن العالم ليس بأفضل مما كان عليه . فدعائم السلم لا تزال مقلقة ، والعقبات التي تعترض طريق المفاوضات والتفاهم فيما بين الشعوب آخذة في الازدياد ، مما يزيد الصراعات من كل نوع .

وفي مواجهة الاضطرابات التي تزعزع إيماننا بالمستقبل أحيانا ، فإن الأمم المتحدة ، بوجودها واستمرارها ، تجسد انتصار المنطق على القوة والعقل على العاطفة .

ولكن ، لا يزال هناك طريق طويل ينبغي قطعه قبل أن يتسنى للمنطق أن ينتصر على القوة الغاشمة في جنوب افريقيا حيث لا تزال الغالبية العظمى من السكان تترزح تحت هيمنة الاقلية البيضاء عن طريق سفك الدماء والعنف الذي لا يمكن الدفاع عنه . إن الآمال التي تعززت في العام الماضي بموجة الاحتجاجات العارمة ضد الفصل العنصري قد وهنت اليوم حيال عناد بريتوريا الأعمى . إن افريقيا من جهتها لن تتخلي أبدا عن الكفاح من أجل الكرامة والحرية . وفي الواقع ، كيف يتسنى لنا السماح لنظام تنكسر فيه أبسط الحقوق المدنية الاساسية بسبب لون البشرة أن يستمر على جزء من قارتنا . كيف يمكن لافريقيا كما أعلن الجنرال غنا منغبي إياديبا ، رئيس جمهورية توغو أن :

"تسلم نفسها لوضع غير عادل من الاضطهاد كالوضع السائد حاليا في هذه المنطقة ، حيث يجري الحفاظ على نظام لا يليق بالبشرية ولا بعصرنا ، ويتنافس مع كل الاخلاقيات ، عن طريق عنف لا يوصف ضد السكان الذين لا جريمة لهم إلا لكون بشرتهم" .

إن المدافعين عن هذا المفهوم المقيت في المجتمع السياسي يشددون من تعنتهم بدلا من أن يتخلوا عن هذا النظام اللاإنساني . إن حالة الطوارئ التي أعلنت في العام الماضي لإخراص الاحتجاجات والانتفاضات ما زالت مارية المفعول متسببة في تعامة شديدة للسكان السود . لقد آن الأوان أن تتخلي بريتوريا دون قيد أو شرط وإلى الابد عن نظام الفصل العنصري السيء السمعة الذي تمارسه . إن هذا متطلب التاريخ . إن لجميع الشعوب مصيرا مشتركا هو الحرية وما من شكل من أشكال الاضطهاد ، مهما استمر ومهما بلغ عنفه ، يستطيع أن يوقف مسيرتها ، التي لا يمكن وقفها ، نحو الكرامة . إن هذا درس يُنسى في أحيان كثيرة ولكنه يبقى صحيحا إلى الابد .

ومن المهم أكثر من أي وقت مضى أن يزايد المجتمع الدولي ضغطه عن طريق جميع الوسائل المتاحة . ولهذا يتعين على مجلس الأمن أن يعتمد ، بموجب الفصل السابع من الميثاق ، عقوبات إلزامية شاملة ضد جنوب افريقيا لكي يدعم قرارات الجمعية العامة . إن حكومة توغو تؤكد ثانية دعمها لحركات التحرر لا سيما المؤتمر الوطني الافريقي ، الذي برهن على رغبته المستمرة في الدخول في مفاوضات . وإنما نشيد بالسيد نلسون مانديلا رمز تميم الشعب الاسود على أن يحارب الإذلال ويرفض الامتسلام لليأس .

ولاتزال ناميبيا محتلة انتهاكا للقانون الدولي ولقرارات الامم المتحدة على الرغم من تصريحاتنا وتحذيراتنا . ولاتزال الاعباء التي يفرضها الفعل العنصري وتجاوزاته تثير الالام هناك . وتزيد برييتوريا بوقاحة من العقبات أمام تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يقضي بالاستقلال غير المشروط للاقليم . إن النظام العنصري يربطه على الاخص وبشكل تعسفي انسحاب قواته من ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا إنما يلجأ الى صرف الانظار ويزدري قراراتنا بغية الابقاء على المفاوضات في طريق مسدود وإطالة أمد احتلاله غير المشروع للاقليم . وينبغي أن يستخدم المجتمع الدولي والامم المتحدة كل الوسائل التي يمكن أن تساعد على حمل جنوب افريقيا على قبول التنفيذ العاجل للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) . وتوغو من جانبها تفتنم هذه الفرصة لتجدد تأييدها الراسخ للكفاح البطولي للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الشرعي والوحيد للشعب النامبي .

يجب أن نبذل كل ما يمكن من أجل ايقاف أعمال العدوان التي تشن بطريقة عشوائية ضد السكان المدنيين لبلدان خط المواجهة الذين يقفون ببسالة ضد الظلم والعنصرية . وحكومة توغو تحيي اصرار زعماء وشعوب دول خط المواجهة الذين يتصدون لعنف واستفزازات جيش جنوب افريقيا والمتمردين الذين يتلقون أوامره من برييتوريا . والحالة في تشاد مصدر قلق مشروع لنا جميعا . فقد استنزفت عشرون عاما من حرب الاخوة ذلك البلد وشعبه الشقيق الذي يطمح الى السلم في اتحاد أبنائه وعائلاته واستعادة سلامته الاقليمية . ويحيي بلدي رغبة المصالحة الوطنية التي تأكدت هناك واتحاد كل أفراد شعب تشاد أمر أساسي لاعادة بناء وضمان استقلال بلدهم الذي ينبغي في نهاية المطاف أن يكرس نفسه للمهام الاساسية للتنمية .

ونعرب عن سرورنا إذ نلاحظ أن أطراف الصراع تؤيد مقترحات اللجنة المختصة لمنظمة الوحدة الافريقية بوقف إطلاق النار حتى يمكن تسوية هذا النزاع على قطاع أوزو بينها على نحو سلمي وواضح .

ومن أجل تجنب مزيد من التدهور في الحالة فقد حث المكتب السياسي لتجمع شعب توغو في ١٧ أيلول/سبتمبر الماضي أطراف هذا الصراع على الامتناع عن استخدام القوة وبذا نادى بالخطة التالية ذات النقاط الثلاث من أجل الحل السلمي للنزاع : أولا وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب جميع القوات من قطاع أوزو ، ثانيا إرسال قوات محايدة للفصل الى الميدان يحدد الطرفان المعنيين تكوينها وتكون مهمتها ضمان احترام وقف إطلاق النار ، وأخيرا موافقة الطرفين على تحكيم محكمة العدل الدولية .

وفي الصحراء الغربية لم تتوصل أطراف الصراع بعد الى اتفاق مرض بشأن مسألة تقرير المصير . وعلينا أن نساعد تشجيع كل الذين يحاولون التوفيق بين مختلف المواقف . ويحدونا الأمل في أن يُخلى التعنت السبيل للمرونة حتى يمكن التوصل الى اتفاق بأسرع ما يمكن وفقا للقرار ١٠٤ الذي اتخذته منظمة الوحدة الافريقية والقرار ٥٠/٤٠ الذي اتخذته الجمعية العامة . ونحن نرحب بالجهود الدؤوبة للأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية صوب إيجاد حل عادل ومنصف لهذا الصراع .

والحرب بين العراق وايران تتخذ أبعادا غير متوقعة تشير قلقا كبيرا لدى المجتمع الدولي بأسره . وحقيقة الأمر أن التطورات الأخيرة في هذا الصراع والتركيز المتزايد للقوات العسكرية في منطقة الخليج الصغيرة تبرر حقا مخاوفنا . وفي الحقيقة ان كل الدول المدركة حقا لخطورة الحالة التي تطورت رحبت بارتياح بقرار مجلس الأمن الذي يفرض على ايران والعراق انهاء الأعمال العدائية ، ونأمل أن ينفذ هذا القرار الذي جاء في أعقاب العديد من النداءات التي وجهت الى الطرفين المتحاربين حتى تتوقف المواجهة لصالح الجميع . وفي هذا الصدد يجب عدم احباط الآمال التي ولدتها المهمة السلمية الأخيرة المسندة الى الأمين العام في ايران والعراق .

إن لبنان يعيش حالة حرب علنية ومستمرة تعود أصولها الى زمن بعيد . والامنة اللبنانية تتهاوى ببطء نتيجة للحرب الوحشية التي لا سبيل الى ايقافها والتي تغلقت دوما من السيطرة والتعقل . ولا يمكن أن يقابل أحد المأساة اللبنانية باللامبالاة . إن العنف الذي تولده تهديد حقيقي لاستقرار في الشرق الاوسط . ونحن ندعو الاطراف

هناك الى تجديد حوار للتوصل الى اتفاق يجعل من الممكن لذلك البلد من أن يجد السلم والاستقرار مرة أخرى . السلم ينبغي أن يمثل الهدف الأساسي في تناول هذا الصراع الحاد الذي آلب إسرائيل ضد البلدان العربية لعدة سنوات حتى الآن . وتظل المشكلة الفلسطينية الأليمة في قلب هذا الصراع . إن بلدي يؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي يجمع كل الأطراف المعنية سوية تحت رعاية الأمم المتحدة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . مثل هذا المؤتمر ينبغي أن يجد حلوًا سليمة للمشاكل التي تواجهها بلدان المنطقة .

ومرة أخرى هذا العام تدرج مشكلة كمبوتشيا المؤلمة في جدول أعمالنا . وقد عبر بلدي في مناسبات عديدة عن موقفه بشأن الهيمنة الأجنبية التي يخضع لها هذا البلد اليوم . ونحن نرى أنه ليس ثمة ما يبرر احتلال قوات لبلد هي غريبة عنه . إن الاقتراح الذي يتكون من ثماني نقاط والذي قدمه الائتلاف الثلاثي بقيادة الأمير نوردوم سيهانوك من شأنه أن يسمح بالتوصل الى اتفاق بين الأطراف المتصارعة . وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تأييدها لحكومة كمبوتشيا الديمقراطية . وحكومة توغو هننا والآن تود أن تؤكد من جديد تأييدها الراسخ لشعب كمبوتشيا الديمقراطية في كفاحه من أجل استقلاله وسلامة أراضيه .

وأفغانستان أيضا ضحية احتلال أراضيتها من جانب قوات أجنبية أرغمت شعبها على المقاومة المسلحة وعلى الخروج من بلده . وترحب توغو بقرار انسحاب القوات الأجنبية وتأمل أن ينفذ بطريقة فعالة من أجل تحرير هذا البلد تماما وتمكين شعبه من أن تكون له حكومة من اختياره دون التدخل الخارجي .

لقد انتهت الحرب الكورية بتقسيم المنطقة الكورية الى جزأين . واليوم إن الشعب الكوري الذي ينبغي مصيره المشترك من الجغرافيا والثقافة وآلاف السنين من التاريخ المشترك يعاني نتيجة لهذا التقسيم . وينبغي ألا يتخذ المجتمع الدولي موقف اللامبالاة إزاء هذه المسألة بل ينبغي أن يؤيد الخطة ذات النقاط الثلاث التي قدمتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية . وسيتوج تنفيذ هذه الخطة بدستور جمهوريية كوريو الديمقراطية الاتحادية حيث يختار كل من الشعبين نظامه الى أن يتم إعادة

التوحيد النهائي . وفي نهاية هذه العملية سيتمن لكوريا أن تنضم إلى الأمم المتحدة بوصفها كيانا وطنيا موحدا واحدا . إن أي حل آخر سيسهم في إطالة أمد التقسيم الاعتيابي الحالي للبلد . ولذا فإننا نحث المجتمع الدولي والأمم المتحدة على تأييد الجهود المبذولة من أجل إعادة توحيد الوطن الكوري .

وفي أمريكا الوسطى يتولد الأمل من جديد في أعقاب الاتفاق الذي وقعته في أب/أغسطس الماضي في غواتيمالا سيتي الدول الخمس الرئيسية في المنطقة لاحتلال السلم هناك . ويحدونا الأمل في أن تمتنع الأطراف المعنية والأطراف الأخرى المهمة عن اتخاذ أية تدابير قد تعوق التنفيذ الفعال لهذا الاتفاق . ويود بلدي أن يشيد بالرئيس أرياس سانثيز ، ويحيي اسهام كوستاريكا البارز فضلا عن بلدان مجموعة كونتادورا من أجل استعادة السلم في أمريكا الوسطى .

إن استمرار وجود مناطق التوتر هذه يجعل من نزع السلاح العالمي أمرا واضحا تماما بالنسبة لنا .

إن تكديس الاسلحة في العالم يبقي ويزيد من مناخ عدم الثقة والشك الذي يحفز الدول على أن تعكف على سباق التسلح . ولن يكون من الممكن لجميع الأمم أن تعيش في سلم إلا نزع السلاح الفعال والكامل . وهذا الهدف يتطلب منا جميعا الشجاعة والموضوعية .

ومن ثم ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز قدرتها على الاقناع وأن تشجع السلوك والروح السلمية فيما بين الشعوب والحكومات . وينبغي لدولنا أن تعمل فرادى وجماعات من أجل هذا الهدف .

ان عالمنا يقف اليوم في مفترق الطرق وعليه ان يختار اما ان يستمر في التسلح وبهذا يواصل تهديد الجنس البشري بالخطر ، أو ان يعمل على نزع السلاح العام والكامل مما يؤدي الى توفير موارد جديدة يمكن استخدامها في تحسين الاحوال المعيشية لشعوبنا .

هناك اذن صلة حقيقية بين نزع السلاح والتنمية ، وقد تأكد الدليل على وجود هذه الصلة بوضوح في المؤتمر الدولي المعني بالملة بين نزع السلاح والتنمية الذي أنهى أعماله أعماله توا ، ونأمل ان تستمر الجهود التي بذلت في هذا الصدد بلا توقف حتى يتسنى تقرير سبل اعادة توجيه الموارد التي وفرها نزع السلاح الى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل صالح شعوبنا .

ومما يدعو الى التشجيع انه قد أحرز تقدم ملحوظ منذ العام الماضي في المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مجال نزع السلاح النووي . ونحن اذ نشيد بما أبدته هاتان الدولتان العظمتان من اصرار واحسان بالمسؤولية ، فاننا ينبغي ان نضيف ان جهودهما ينبغي ان تستمر ويتسع نطاقها لتشمل جميع منظومات الاسلحة التقليدية والاستراتيجية وغير ذلك من الاسلحة . كما نعرب عن تهانينا الحارة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على الاتفاق الهام الذي توصلا اليه مؤخرا والذي يتعلق بالمواريخ المتوسطة المدى .

وواجب على كل الدول كبيرها وصغيرها ان تشارك في الجهود التي تبذلها منظماتنا من أجل تحقيق نزع السلاح ، ولذلك يسر توغو ان تستضيف على أرضها مركز الامم المتحدة الاقليمي للسلام ونزع السلاح في افريقيا . وقد أعلنت بلادي بوضوح عن دعمها للمركز بالفعل ومستواصل ذلك الدعم بأقصى ما في قدرتها .

ان الارهاب في مظاهره الراهنة خطر دائم على السلم وتهديد مستمر للأسس التي تقوم عليها النظم السياسية لمجتمعاتنا . وترى بلادي توغو التي كانت ضحية مرتين - في عام ١٩٨٥ وفي ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ - لهذا الارهاب المجنون الاعمى ، ان الارهاب هو آفة ينبغي للمجتمع الدولي ان يواجهها بما تستحقه من يقظة وحسم .

وفضلا عن المشكلات السياسية التي تحيق بعالمنا ، فهو يعاني أيضا من وضع مأساوي اقتصادي . ويجب أن يكون نمو الشعوب وتنميتها اليوم هدفا لكل الدول ومسؤولية مشتركة بينها . وتتوقف قدرتنا هنا ، كما في المحافل الأخرى ، في التوصل الى الحلول السلمية للمشاكل الناجمة عن الخلل الكبير في العلاقات الاقتصادية الدولية على تفاهمنا وتعاوننا .

وليس من المثير للدهشة أن أبدأ بياني حول هذا الموضوع باستعراض حالة افريقيا الاقتصادية الحرجة التي تشير قلق شعوب وحكومات القارة الى أقصى حد . وليس هذا هو وقت الأفاضة في الكلام عن حالة افريقيا الاقتصادية ، فقد ناقشناها على نحو مطول بصفة خاصة في الدورة الاستثنائية التي كرستها منظمنا للنظر في هذه المسألة في العام الماضي . الا أنني أود أن أذكر بأن افريقيا مازالت الى اليوم أكثر قارات كوكبنا فقرا ، وهي تضم أكبر عدد من أقل البلدان نموا ، وهي تتعرض لسلسلة من الكوارث الطبيعية الخطيرة مثل الجفاف والتصحر . وفي النهاية ، هي قارة تواجه انخفاض مستمر في حصيله صادراتها وتحمل ديونا خارجية ضخمة يعرض سدادها مستقبل التنمية للخطر . ولقد قدمت افريقيا تضحيات جمة في سبيل التخلص من هذه الحالة المأساوية . فقد شرعت في القيام ببرامج للتكيف الهيكلي أجبرها تنفيذها على التخلي عن برامج انمائية كثيرة . وقد اعتمدت كثير من البلدان الافريقية تدابير للانعاش الاقتصادي كان لها تأثير كبير على مستويات سكانها المعيشية .

غير أن هذه الجهود ، لم تحظ بالمساندة المتوقعة من جانب المجتمع الدولي . ولم يف المجتمع الدولي بصفة خاصة بالتزامه بتعبئة الموارد الاضافية في اطار برنامج الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا الذي اعتمد في العام الماضي . وفي ظل هذه الظروف سيكون من المتعذر على البلدان الافريقية في وقت قريب أن تقدم المزيد من التضحيات دون تقديم تنازلات تؤثر تأثيرا خطيرا على السلام الاجتماعي . والاستقرار والأمن الداخلي . ولهذا فان بلادي تناشد المجتمع الدولي بالحاح أن يحترم تعهداته ويزيد مساعداته للقارة الافريقية زيادة كبيرة لتمكينها من التغلب على الصعوبات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويغني بنا تحليل الحالة الاقتصادية الحالية في افريقيا بالضرورة دراسة المشكلة الاعم وهي مشكلة مديونية البلدان النامية وخصوصا مشكلة انخفاض أسعار المواد الاولية وما يترتب عليها من تدهور معدلات التبادل التجاري . وهذه المسائل كلها يتصل بعضها ببعض ويشكل حلها تحديا لخيالنا وقدرتنا على الابتكار وذكائنا الجماعي . وهو تحد يتعين علينا أن نقبله .

ومن أجل ذلك الهدف قررت منظمة الوحدة الافريقية عقد دورة استثنائية في نهاية هذا العام لدراسة هذه المشكلة التي تتطلب حلا عاجلا . وهو الحل الذي يقتضي بدها أن نعالج مباشرة الاسباب الهيكلية للديون وخصوصا العناصر التي تضر بقدرة البلدان المدينة على السداد ، وهي : التقلبات الحادة في أسعار العملات وزيادة أسعار الفائدة . وهي بلا شك بعض العوامل التي تفسر استمرار زيادة الديون على الرغم من الجهود المشكورة التي تبذلها البلدان النامية من أجل الوفاء بالتزاماتها .

وهناك ضرورة ملحة لاتخاذ تدابير فعالة لتخفيف عبء الديون . وفي هذا الصدد ، وبروح من الاحساس بالمسؤولية والتضامن ، ينبغي أن يفضي الاتفاق بين الدائنين والمدنيين الى مراجعة الاتفاقات وتطبيق أسعار فائدة ومائل سداد بشروط بالغة اليسر . وأن الفاء الديون ، الامر الذي وافقت عليه بعض البلدان الدائنة مشكورة ، خطوة هامة في الاتجاه السليم . ونود مرة أخرى أن نعرب عن امتناننا العميق لتلك البلدان لما أبدته من تضامن وتفهم .

ومن الضروري أيضا أن تبذل البلدان المتقدمة النمو قصارى جهدها لكي تحقق بل وتتجاوز في أقرب وقت ممكن هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من اجمالي ناتجها القومي للمساعدة الرسمية في التنمية . وفي حالة البلدان الاقل تقدما ينبغي أن تزيد هذه المساعدة ١,٥ في المائة من اجمالي الناتج القومي أو تضاعف بما يتفق مع برنامج العمل الكبير للثمانينات . ولا ينبغي أن تزيد المساعدة الرسمية للتنمية من ناحية الحجم فحسب ، وإنما ينبغي أن تقترن أيضا بشروط ملائمة وبأسعار فائدة رمزية وفتترات سماح طويلة وكافية .

وفيما يتعلق بالبيئة الاقتصادية الدولية فان المبادرات والدراسات الاخيرة التي قدمها المجتمع الدولي لم ترق الى مستوى الحالة . وينطبق ذلك على النتائج التي أسفرت عنها قمة البلدان السبعة الاكثر تصنيعا في العالم التي انعقدت في البندقية هذا العام . فقد أعربت تلك البلدان عن رغبتها في الاسهام في اقامة علاقات اكثر توازنا وأكثر تضامنا بين البلدان الصناعية والعالم الثالث . الا ان نتائج البندقية لم تستجب لتوقعات البلدان النامية . ويصدق هذا القول أيضا على النتائج التي توصل اليها مؤتمر الأمم المتحدة السابع للتجارة والتنمية الذي انعقد في تموز/يوليه الماضي في جنيف ، والذي كنا قد علقنا عليه آمالا مشروعة ، غير أن دورة الاونكتاد السابعة لم تستطع أن تعالج المشكلات الاقتصادية الدولية بالشجاعة والارادة السياسية اللازمة . ولقد أمكن التوصل الى حل توفيقى للبنود التي بحثت ، ولكن التردد الذي أبدته بعض البلدان المتقدمة إزاء بالتدابير المتعلقة باعادة هيكلة الاقتصاد العالمي يمثل بالنسبة للبلدان النامية مصدر قلق أساسي .

ومع ذلك ، فاننا نؤكد مرة أخرى أن الاونكتاد ، رغم ما يواجهه حاليا من صعوبات ، ينبغي أن يظل جهازا يتميز بأهمية خاصة لدراسة المشاكل والتفاوض واتخاذ القرارات في مجال التعاون الاقتصادي الدولي .

فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ، ينبغي ألا تشكل المسافات الجغرافية عقبة في سبيل تكثيف المبادلات الاقتصادية بين البلدان النامية . وقد تأكد هذا مرتين في غضون هذا العام ، في المؤتمر الوزاري للتعاون الاقتصادي بين بلدان عدم الانحياز المنعقد في بيونغيانغ ، وفي الاجتماع الخاص بالانعاش الاقتصادي في افريقيا المنعقد في ابوجا ، عاصمة نيجيريا الجديدة . وفي هذا الصدد ينبغي أن نقيم الامكانات الاقتصادية كافة في البلدان النامية ، وذلك لكي نستفيد من طرق التكامل بينها .

ونحن ، بذلك ، فرص تنمية علاقات مثمرة تزيد من قدرتنا على الاعتماد على الذات الجماعي . وفي هذا الاطار لا بد أن نشجع جهود التكامل الاقتصادي في امريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا . وفي افريقيا ، خاصة ، وتنفيذا لخطة عمل لاغوس التي اعتمدها رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٨٠ ، تبذل بلادنا جهودا متملة لتجميع مصادر ثرواتها ، وتوحيد اقتصاداتها في اطار منظمات دون اقليمية التي أن تتم عملية اقامة سوق مشتركة واسعة تغطي القارة .

لقد أنشئت الأمم المتحدة لأنه في خلال جيل واحد هزت العالم حربان اشاعتا التدمير والتقتيل . ان انتهاء العنف وحفظ السلام ودعمه ، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية كانت الاهداف الرئيسية التي وضعها الاباء المؤسسون للمنظمة . ويجب على كل دولة من الدول الاعضاء ، كبيرة أو صغيرة ، أن تسهم في تحقيق هذه الاهداف النبيلة ، وتعزيز هذه المنظمة . وعليها أن تجمع قواها ، في روح التضامن ، لتقاوم التهديدات الحقيقية والمتزايدة الموجهة ضد رفاهيتها الجماعية ، وأن تتحد لاقامة نظام عالمي جديد يتضافر فيه الجميع لبناء عالم أكثر اتفاق مع تطلعات الشعوب التي السلام والعدالة .

السيد ايفليسياس (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : عما تلو

العام نأتي الى هذه الجمعية منشغلين بالاتجاه الذي تسير فيه الاحداث الدولية ، ويشبط هذا الاتجاه ، باستمرار مؤلم ، آمالنا في ارماء دعائم سلم دائم في هذا القرن .

والمسألة لا تقتصر على أننا نمر بأزمة . حقيقة الأمر أن العالم يعيش في أزمة دائمة وخاصة في العصر الحديث ، وما يجعل هذه الفترة ذات أهمية تاريخية خاصة هو سرعة وقوع التغييرات فيها ، واتساع نطاقها ، وعجز البشرية الواضح عن التحكم فيها . ويبدو أنه خلال السنوات القليلة الماضية تتخلف الأفكار عن الأحداث أكثر مما حدث في أية حقبة أخرى في التاريخ . ولا يشير هذا دهشتنا . فقد تطور العالم بسرعة كبيرة إلى حد كان علينا أن نتخلى عن تصورنا للحياة على أنها نظام ، وأن نفكر فيها بمدلولات الحركة . إلا يرجع هذا إلى أنه خلال السنوات الماضية تطورت طاقة الإنسان الإبداعية في المجالات الصناعية والتكنولوجية دون غيرها ، تاركة خلفها الإنسان القادر على إبداع الأفكار والمؤسسات اللازمة لإقامة النظام في العالم التكنولوجي الذي خلقه ؟ ونحن في حاجة إلى الأفكار اليوم أكثر من أي وقت آخر ، الأفكار التي تعيد إلينا السيطرة على العالم الديناميكي الذي يفلت من قبضتنا ، ويهددنا بأن يصبح أسرى له .

وفي مواجهة الهوة القائمة بين الحقائق والأفكار ، واستمرار العوامل التي تهدد السلم والأمن ، وفي مواجهة عجز المجتمع الدولي عن وضع حد لها ، أو تخفيف آثارها على الأقل ، نعتقد أنه قد حان الوقت لنتمهل لكي نمضي جميعاً للنظر في مدى قدرة المجتمع الدولي ، الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية ، على الاستجابة لمشكلات عالم اليوم ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، لكي نمضي إلى تحليل جاد لمواقفنا الفردية التي إذ تقوم على تحقيق مصالحنا الخاصة وحسب تهدد أبسط أشكال التعاون الدولي التي جاهدنا في انشائها خلال عقود أربعة مرات بعد الحرب .

لقد بينت أوروغواي في محافل دولية أخرى أن الأداء الضعيف الذي قام به النظام الدولي من الناحية الاقتصادية والسياسية يرجع إلى حد كبير إلى التراجع عن المبدأين الرئيسيين اللذين أنشئ عليهما النظام الدولي بعد الحرب ، ونعني بهما التضامن الدولي ، وتعددية الأطراف .

وإذ نشير هنا إلى الأزمة التي تمس هذين المبدأين ، فإننا لا نشير بحنين إلى قيم أخلاقية وسياسية فات أوأنا ، ولكننا نبرز صلاحية عمودين تقوم عليهما العلاقات

الدولية ، ولا يمكننا التخلي عنهما من أجل أن نكون عمليين وواقعيين . وإذا كنا نرغب في إقامة عالم أكثر انصافا ، ينبغي ألا نغفل الواقع ، ولكن ليس على حساب مناخ التفاهم والحوار الذي أوجدناه خلال السنوات الأربعين الماضية .

ولذلك يلزم النظر الى المشكلات الدولية نظرة عالمية شاملة . ولا يمكن تحقيق عالم يسوده السلم والعدالة الا اذا ما اقتنعنا عن حق بأنه ليست هناك مصالح وطنية لا تهم المجتمع الدولي ، وبأن ما يفعله أو لا يفعله بلد من البلدان لا بد أن يؤثّر بدرجات متفاوتة على البيئة الدولية ، وإذا جاز لي القول انه ليس هناك ما يهم دولة إلا ويهم المجتمع الدولي ، ولأن التكافل اليوم حقيقة لا يمكن لبلد أن يتخلى عنها فاننا نهيى بنظام تعدد الاطراف أن يتخذ نهجا تعاونيا صريحا بحيث لا تصبح مواجهة المشكلات ومناقشتها قاصرتين على الآراء الجزئية القصيرة النظر .

وفي مناسبة مماثلة في العام الماضي عندما أكدت أوروغواي تأييدها للأمم المتحدة ، أعربنا عن اقتناعنا بالحاجة الى تحليل شامل ومتعمق وغير متحيز للمكوك المتوفرة للمجتمع الدولي لتحقيق أهدافه المشتركة ، لكي نحدد كفايتها في الظروف الراهنة ، والاجراءات اللازمة لمعالجة أوجه القصور فيها . ولا نزال نعتقد بضرورة هذا التحليل ، وينبغي ألا نؤخره ، وأن تتجاوز الدراسات والمقترحات الأخيرة بشأن إعادة الهيكلة .

وينبغي أن نقوم بهذا الجهد في اطار المبادئ الاخلاقية والقانونية لميثاق مان فرانسيسكو ، وينبغي أن تظل الامم المتحدة القناة الاساسية للتعاون الدولي وحل الخلافات السياسية . وقد تعززت ، مؤخرا ، ثقتنا بالمنظمة باعتبارها جهازا للسلم عندما تم اللجوء اليها محاولة لانهاء الصراع المأساوي الذي استمر طيلة سنوات بين ايران والعراق .

وأوروغواي مدينة لروح التوفيق والرغبة في التعاون التي أبدتها الاعضاء الدائمون في مجلس الأمن في تلك المناسبة ، علاوة على الجهود الجريئة التي بذلها الأمين العام ، ونحن على ثقة أن تدخل المنظمة والتحرك الدبلوماسي النشط للأمين العام سيؤديان الى استعادة السلم في تلك المنطقة المضطربة .

وعلى الرغم مما قيل حتى الآن ، فثمة دلائل مشجعة ينبغي ألا نغفلها ، وهي دلائل تجعلنا نؤمن أن العالم أكثر استعدادا اليوم لتبني هذه النظرة الشاملة وبعيدة المدى ، التي تتطلبها حل المشكلات المشتركة . وهذا ما يحدث عندما نحترم عملية اصطناع النهج الديمقراطي الذي التزمنا به في السنوات الخمس عشرة الماضية ، والذي مضى قدما مثبتا أقدامه في مناطق العالم كافة على الرغم من الانتكاسات والانهيئات غير المقصودة .

ان عملية التحرك صوب إضفاء الطابع الديمقراطي ، التي بدأت في السبعينات عندما حدثت تغيّرات سياسية هامة في بلدان الجنوب الاوروبي ، امتدت بعد ذلك الى جميع مناطق العالم وتعمزت بشكل كبير نتيجة للانتعاش الديمقراطية الاخيرة في معظم بلدان امريكا اللاتينية . وفي رأي حكومة أوروغواي أن هذه العملية تمثّل عنصرا حاسما في السعي لإحلال السلم والامن . ان الديمقراطية ، التي نفهمها بوصفها نظاما سياسيا يقوم على أساس الانتخابات الحرة والدورية للسلطات ، هي النظام الذي يكفل في جوهره احترام حقوق الإنسان والامتناع السياسي للدول والمبادئ القانونية والاخلاقية التي ينبغي أن تحكم العلاقات الدولية . وهناك علاقة وثيقة لا يمكن إنكارها بين السلم والممارسة الفعّالة للديمقراطية . ويعلمنا التاريخ أن أخطر النزاعات والحروب التي نشبت في الماضي منشأها دائما تقريبا هو النظم الاستعمارية والتوسعية والتسلطية . ويتضح هذا في وقتنا الراهن من استمرار حكومة جنوب افريقيا في ممارسة سياسة الفصل العنصرى التي لا تحتمل والاحتلال غير الشرعي لإقليم ناميبيا ، وهو الاحتلال الذي يشكّل تهديدا واضحا للسلم وانتهاكا لحقوق الإنسان ، والذي يبدو الاستنكار الرسمي للمجتمع الدولي في مواجهته ردّا غير كاف .

ومن ناحية أخرى ، تشهد الديمقراطيات تقاربا طبيعيا يؤدي الى تحقيق التضامن والتعاون . ان ما يحدث الآن في البيئة الإقليمية لأمريكا اللاتينية مثال يبيّن كيف يمكن للحكومات الديمقراطية أن تتعايش في سلم وأن تعمل من أجل السلم . لقد قررت هذه الحكومات منذ فترة من الوقت أن تنسق جهودها للتوصل الى حل للمشاكل الكبيرة التي يعانيتها نصف الكرة الارضية ، وبدأت عملية دبلوماسية مسؤولة ومباشرة وفعّالة لم يسبق لها مثيل في امريكا اللاتينية . واتخذت في هذا المعنى إجراءات غير رسمية للتشاور والتنسيق والتفاوض في مجالات مختلفة تتضمن في جملة أمور التسوية السلمية للصراعات الإقليمية والتكامل الاقتصادي والتنسيق السياسي في مجالات مثل المديونية الخارجية والتمويل ومساائل التجارة .

وسيمثل الاجتماع المقبل لثمانية رؤساء من المنطقة خطوة هامة صوب تضامن امريكا اللاتينية وصوب التواجد السياسي لهذه المنطقة في العالم .

وتواصل مجموعة كونتادورا وفريق الدعم - وأوروغواي عضو في كليهما - التعبير القوي عن تضامن نصف الكرة الأرضية ، بالرغم من الصعوبات الهائلة التي تعيّن عليهما مواجهتها . وقد كان لمجموعة كونتادورا تأثير حاسم في السعي للتوصل الى صيغة لحل سياسي مرض للدراما المؤلمة والطويلة الأمد في أمريكا الوسطى . وتقع نهاية هذه الدراما على عاتق المتخصصين أنفسهم ، إلا أن الأمر الذي لا يمكن إنكاره هو أن مجموعة كونتادورا وفريق الدعم الخاص بها قد اضطلعوا بدور هام في التقريب بين الأطراف وفي اقناعها بتجنّب أي حلّ للمشكلة غير الحل السياسي أو الدبلوماسي .

ونأمل في أن يكون ما نشهده الآن هو الفصل الأخير في هذه الدراما ، وأن نتيجته ستكون حلا يقوم على أساس مبادئ عدم التدخل والاختيار الحرّ للشعوب وإضفاء الطابع الديمقراطي الحقيقي والتعددية الحقيقية . وأود بهذه المناسبة أن أشيد بالرئيس آرياس رئيس جمهورية كوستاريكا ، الذي يستحق امتنان كل أمريكا اللاتينية لجهوده الرامية الى إحلال السلم في أمريكا الوسطى . وتمثل اتفاقات ايسكويبولامبي الثانية التي ورد ذكرها اليوم خطوة هادئة ومسؤولة وجريئة اتخذتها بلدان أمريكا الوسطى ذاتها وتستحق تأييدنا الكامل وتتطلب التضامن وعدم التدخل من جانب جميع البلدان ، لا سيما البلدان التي لها مصالح مباشرة أو غير مباشرة في المنطقة . فلنساعد شعوب أمريكا الوسطى ، بتضامننا وتعاوننا السياسيين ، على أن تحقق بنفسها سلما دائما وعادلا في المنطقة . وبذلك تتحد الديمقراطيات في أمريكا اللاتينية فسي مساهما من أجل إحلال السلم في المنطقة ومن أجل تحقيق الرفاه لشعوبها .

بيد انه لا بد من بذل جهود هائلة إذا أريد أن تستمر الديمقراطية في البلدان النامية . فهي بطبيعتها نظام ضعيف ، ويزداد ضعفه في بيئة اقتصادية وسياسية غير مؤاتية ، خصوصا البيئة الدولية التي تشكل مصيرنا وتؤثر فيه الى هذا الحد الكبير . ومن ناحية أخرى ، تتعرض الديمقراطيات لمجموعة من العوامل الاقتصادية التي تهدد بقاءها تهديدا خطيرا . هذه الحقيقة ذكرها رئيس بلدي الرئيس سانغويتسي في الجمعية العامة في عام ١٩٨٥ حين قال :

"ان ... أية ديمقراطية حقيقية ... لا يمكن الحفاظ عليها إلا في إطار اقتصادي يسمح لمواطنيها بالحصول على احتياجاتهم الأساسية المادية والروحية وعندما لا يتوافر هذا الشرط ويسود الفقر والبطالة ، يبدأ العنف ويزداد ، ويستغل زارعو الاضطراب تلك التربة الخصبة ، ويتفكك نسيج المجتمع ، وفي الساحة الدولية تصبح دروب الولاء السياسي عشوائية" .

(A/40/PV.6 ، ص ١٢)

وكما ان التنمية التي لا تقترن بالديمقراطية تؤدي حتما الى التسلطية والشمولية والتضحية بالحرية وحقوق الإنسان ، فإن الديمقراطية غير المقترنة بالتنمية الاقتصادية تصبح شكلا خاويا يؤدي دون شك الى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي .

لقد انقضى وقت طويل منذ أن أصبحت الفكرة القائلة بأن السلم الاجتماعي والسياسي أمر مستحيل في عالم منقسم اقتصاديا جزءا من المعتقدات الأساسية للواقع الدولي ؛ وبالرغم من ذلك ، أن التباينات والتناقضات الاقتصادية ازدادت اتساعا وعمقا . وليس من المناسب في الوقت الحالي أن نبحث عن المسؤول أو نحدد المخطئ ، فلحسن الحظ ، تطوّر الإدراك لتكافلنا بشكل يكفي لتمكيننا من أن نفهم انه نظرا الى أننا جميعا مشتركون في تكوين الحالة الراهنة فإنه سيتعين علينا جميعا تحمّل عواقبها لو لم يتم التوصل الى حل مرض . ومن قبيل المفارقة انه بالرغم من أننا جميعا ندرك تمام الإدراك مسؤولياتنا ، فإننا لم نتخذ الإجراءات اللازمة لعكس مسار الاتجاهات التي تؤدي بنا الى طريق مسدود أن المؤشرات الاقتصادية الحالية فيما يتعلق بالتجارة والانتاج والاستهلاك والاستثمار والتمويل لا تسمح بالتنبؤات المتفائلة ؛ كما ان معدّل التقدم في النشاط الاقتصادي العالمي أخذ في التناقص ، كذلك فإن اتجاهات الكساد التي اتسمت بها عملية تنمية الاقتصادات في معظم البلدان ذات الاقتصاد النامي في السنوات القليلة الماضية ما زالت سائدة .

وعندما حاولت البلدان النامية التصدي لهذه المشاكل واجهت أوضاعا غير مؤاتية بشكل كبير . وقد أكدنا هذه الحقيقة في الاجتماع الأخير لمؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية . لقد أسهمت عوامل عديدة في تدهور هذه الحالة : فهناك في المقام الأول تجدد الضغوط الحمائية التي تمارسها البلدان الصناعية . لقد واصلت هذه البلدان الإبقاء على برامج باهظة التكلفة للدعم المحلي لبعض القطاعات الانتاجية ، فحدت بذلك من المنافسة الدولية . إلا أن ما هو أخطر من ذلك هو استخدام حوافز التصدير وإعاناته ، التي لا تتسق مع المعايير التي تحكم التجارة الدولية ، مما جعل الأسواق العالمية تعمل في ظل وضع مصطنع ومشوّه للطلب ، ساعد بدوره على زيادة الضغط على مستويات أسعار المنتجات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية .

ومن ناحية أخرى ، استقر انخفاض أسعار السلع الأساسية للمصدرات الرئيسية في البلدان النامية ، مع بعض الاستثناءات في الآونة الأخيرة ، إلا أن هذه الاستثناءات ترتبط فيما يبدو بأزمة توازنات أسعار الصرف ولا تعتبر انتعاشا حقيقيا في مستويات الأسعار .

وينبغي لنا أن نضيف إلى ذلك مشكلة المديونية الخارجية . فبالرغم من أنه قد تم إحراز تقدم في التسليم بالمسؤولية المشتركة عن الأسباب الأصلية لمشكلة المديونية وحلها وكذلك في التسليم بأنه لا بد من التصدي لهذا الموضوع في إطار إيجابي لسياسات التكيف والنمو ، فإن الحالة الاقتصادية الدولية قد جعلت إجراءات التكيف الهائلة التي قامت بها البلدان المدينة غير كافية . ومن المستحيل على الأغلبية العظمى من بلداننا أن تنمو وتستثمر وتخدم ديونها الخارجية في نفس الوقت . كذلك فإن عمليات النقل الكبيرة للموارد المالية إلى الخارج استمرت ووصلت أبعادا لا يمكن أن تتحملها اقتصاداتنا .

وكما قال رئيسنا في خطاب حظي بتوافق قرطاجنة وجهه إلى قمة البنديقية :

"نحن نرى أن من الضروري أن نصرّ على أن مشكلة المديونية الخارجية

ترتبطنا جميعا ليس فقط لأسبابها بل أيضا لعواقبها" .

وفي مواجهة هذه الحالة المؤثرة ، من الواضح أن كل ما قيل وتم انجازه حتى الآن لا يكفي . فلا يكفي أن نعتزف بالمسؤوليات ونبدي التفاهم . كما لا تكفي التدابير الجزئية التي اعتمدها أكثر البلدان تقدما فرديا أو جماعيا . ان الجهود المبذولة لفهم المشاكل الاقتصادية التي تحيق بالبلدان النامية اليوم ، والسعي من أجل التوصل الى حلول ليست نقطة انطلاق يتعمّن على أعضاء المجتمع الدولي أن يبدأوا منها العمل التعاوني الفعّال ويدعموا عملية التحوّل في البلدان النامية .

ومن نقطة الانطلاق هذه ، وفي إطار التعاون الدولي الجني والمسؤول ، ينبغي لنا إجراء التعديلات الهيكلية الضرورية في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء ، أيّا كان تنظيمها السياسي والاقتصادي ، وأيّا كانت العلاقات التي تربط أعضاء كل مجموعة بعضهم ببعض وبالمجموعات الأخرى .

والحقيقة أن العالم لا يمكن أن يستند الى مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص في المجال الاقتصادي بغير إجراءات التكيّف في جميع الاقتصادات ، وليس في اقتصادات البلدان النامية فحسب .

ان ما نحتاج إليه بمفّة خامة هو إحداث تغيير حاسم في المواقف من جانب أكثر البلدان تقدما ، خصوصا فيما يتصل بالتجارة ، إذ ينبغي ألا تتخذ من البلدان النامية مستودعات تصب فيها البلدان المتقدمة النمو فائض انتاجها المدعّم ، أو تجعل منها مورّدا للمواد الخام نظير أسعار منخفضة غير منصفة بغية تمويل رفاهة الشعوب الأخرى . وترغب البلدان النامية في الحصول على وسيلة الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو وأن تحمل على أسعار منصفة لمنتجاتها حتى تتمكن من تسديد ديونها وتكريس القروض الجديدة للاستثمار بدلا من تمويل أسعار الفائدة العالية .

وقد اتخذنا في صياغة هذه البيانات موقفا مسؤولا وبتّاء : أولا ، لان إجراءات التكييف الكبيرة التي وجب اتخاذها خلال السنوات القليلة الماضية ، أسوأ سنوات تمر بنا منذ الكساد الكبير ، كانت على حساب مستويات المعيشة في البلدان النامية وحدها ؛ ثانيا ، لاننا نبذنا لفترة طويلة المواقف الساذجة التي تلقى باللوم عن كل ما يحدث في البلدان النامية على قوى أو علاقات خارجية .

ويتعيّن علينا أيضا ، نحن بلدان العالم الثالث ، أن نقوم بجهد تكييفي كبير يتيح لنا الاضطلاع بالدور الذي ينبغي لنا القيام به في الاقتصاد العالمي . وفي هذا السياق ، فما زالنا نعتقد انه بالإضافة الى انتهاج سياسات جدية ومسؤولة خارج اقتصاداتنا ذاتها ، ينبغي استكشاف جميع الإمكانيات لتعاون الجنوب مع الجنوب واستخدامها . ونحن مقتنعون انه لا يزال أمامنا الكثير المطلوب انجازه وفقا لهذه المبادئ ، وانه يتعيّن علينا ، نحن البلدان النامية ، تحديد اتجاه هذا التعاون فضلا عن الطرق التي ينبغي تنفيذها بها . وفي هذا الصدد ، نعرب عن ترحيبنا ، مع عظيم الأمل ، بلجنة الجنوب والجنوب التي شكّلت مؤخرا تحت رئاسة رجل الدولة الافريقي البارز ، الرئيس نيريري .

وليس كل ما في هذا المجال كئيبا ، فليس من الإنصاف الا نذكر بعض الحقائق التي تسمح لنا بتفذية الآمال المتواضعة فيما يتعلق بالتطورات التي تحمل في القضايا الاقتصادية في المستقبل .

أولا ، ينبغي أن أشير الى جولة المفاوضات الجديدة التي بدأت في أوروغواي في العام الماضي في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") وتنفيذا لقرارات اجتماع بونتا دل استي ، شكّلت أفرقة عمل متعددة واتفق على الخطط الخاصة بإجراء المفاوضات . وتعمل الأطراف بإدراك يتناسب مع الحاجة الملحة والمسؤولية ، وهذا يبرر إحساننا بالتفاؤل بشأن النتائج المتوقعة تحقيقها . وما زالت جولة أوروغواي تستحق الدعم الكامل من جانب كل المشاركين فيها . وعلاوة على ذلك ، فإن ما يبعث على الارتياح أن نلاحظ انه ، في مؤتمر قمة البندقية الذي عقد مؤخرا ، أيّد رؤساء البلدان الغربية الصناعية السبعة أهداف تحرير التجارة وتعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف من خلال جولة أوروغواي ، وتعهدوا بتقديم مقترحات تفاوضية ملموسة في المستقبل القريب .

وينبغي أن نضيف الى هذا نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الذي عقد مؤخرا . وتعتبر حكومة أوروغواي هذه النتائج مرضية للغاية . ومن المناسب هنا أن نؤكد انه للمرة الاولى يتم التصديق بتوافق الآراء على نص في

إطار متعدد الاطراف ، يتضمن سلسلة من الخطوات المفاهيمية الهامة تتعلق بالديون الخارجية والسلع الاساسية والتجارة الدولية . ومما لا شك فيه ان هذا الاجتماع قد عزز الاونكتاد وأكد مرة أخرى على دور هذا المؤتمر كمحفل هام للنقاش الدولي فيما يتعلق بمسألة التنمية .

ويعتبر اتخاذ وجهات نظر أكثر سعة في الخيال مع مفاهيم التجدد أمراً ضرورياً وملحاً عند المعالجة الجدية للمشاكل الاقتصادية التي تحقيق بنا ، بل ان هناك حاجة مماثلة في المجال السياسي .

والمجال هنا أيضا يتأرجح بين الامل واليأس . في هذا العام ، بدأنا جهودنا في هذا المجال تشجعنا أحداث عديدة نفسرها بانها علامات واضحة على اننا نسير على الدرب نحو حسم بعض المشاكل الخطيرة . وقد أشرنا من قبل الى الجهود التي بذلها أشقاؤنا في امريكا الوسطى لوضع حد للمأساة التي تحقيق بهم ، فضلا عن جهود منظماتنا في النزاع بين إيران والعراق .

وقد كان الحوار البناء الذي جرى مؤخرا بين رئيسي جمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الألمانية إسهاما في تحقيق السلم واسترخاء التوتر في العالم .

وبالرغم من ذلك ، فما زالت بعض النزاعات مستمرة دون أي منطوق . وأحد هذه النزاعات هو النزاع الذي حاق بالشرق الاوسط طيلة سنوات ، وأدى بالفعل الى خسائر فادحة في الارواح والموارد ، دون ان يحدث أي تغيير في الموقف المتمثلب المتخذ من جانب الحكومات المعنية ، التي تتمسك بعدم الاعتراف بحقوق الدول والشعوب الأخرى . ونحن نعلن مرة أخرى اقتناعنا بأن السلم الدائم في المنطقة ينبغي أن يقوم على الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود بوصفها دولة داخل حدود مستقرة وآمنة ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية وفقا لقرارات المنظمة العالمية .

لقد نشأ العديد من الحالات التي تؤثر على السلم والامن من خلال تأثير عناصر خارجية تشوّه إرادة الشعوب . وأي شيء يينزع الى تشويه هذه الإرادة أو تحريف مفهومها أو إخمادها انتهاك للاستقلال السياسي للدول ، وانتهاك لحق الشعوب في الاختيار الحر ،

وانتهك للديمقراطية ، ومن ثم ينبغي إدانته . ولهذا ، يعرب بلدي مرة أخرى عن قلقه العميق إزاء استمرار حالات مثل الحالة في افغانستان وفي كمبوتشيا وفي قبرص ، واستمرار أشكال قهر لا تحتمل تجري ممارستها في جنوب افريقيا وناميبيا . وبالمثل ، ان استمرار الانقسامات السياسية الممطنة ، كما في حالة الشعب الكوري ، لا يسهم في إرساء السلم .

ان هذه الحالات الدولية وغيرها تزيد الإحساس بعدم الأمن ، وتمثل ذريعة للبلدان ، كبيرها وصغيرها على حد سواء ، لمواصلة سباق التسلح الأخرق مما يؤدي الى اضعاف اقتصادات العديد منها ، ولمصلحة الصغوة من كبار المنتجين والسامرة . وليس شمة قطاع تتسع فيه الهوة بين الابتكار التكنولوجي والابتكار السياسي والمؤسسي مثل قطاع الصناعات الحربية . ان درجة التنوع والتعقيد والقدرة المتولدة من الأسلحة تتجاوز كل خيال ، ذلك في الوقت الذي ما زال فيه انتاج هذه الأسلحة وتجاريتها في تزايد مستمر . وفي نفس الوقت ، خلال السنوات الماضية ، لم تحرز مبادرات نزع السلاح وتحديد الأسلحة أي تقدم ملحوظ . وبعد أن تشجّ كوكبنا بأسلحة تكفي لتدميره عدة مرات ، أصبح الهدف الآن هو وضعها في الفضاء الخارجي ، مما يضاعف من حالة الرعب ، ويؤدي الى زيادة الإحساس الجماعي الشديد بالعجز .

وفي الآونة الأخيرة ، كشفت الدول الكبرى من جهودها المبذولة لتحقيق نتائج جزئية ، على الأقل ، في المفاوضات المتصلة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة . وفي عطلة نهاية الاسبوع الماضي ، قرأنا بارتياح وسعادة أن حكومتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على وشك التوصل الى اتفاق على تحديد القذائف قصيرة المدى ومتوسطة المدى . وما قاله رئيس الولايات المتحدة صباح اليوم هو أمر مشجع ، بكل تأكيد ، وهو يُلقى بصيص أمل في هذا المجال الذي مني بالإحباط والفشل طويلا . ويجب أن تدرك الدولتان العظيمتان ، اللتان يعتمد بقاء العالم بومفه مكانا يملح للسكنى على إرادتهما ، أن المجتمع الدولي بأسره يركّز اهتمامه على هذه المبادرات والمفاوضات ويعلّق آماله عليها ، وانهما ملتزمتان أخلاقيا وقانونيا بتكثيف الجهود التي بدأت بالفعل قبل فوات الاوان . وتقع على الدولتين العظيمتين المسؤولية الاساسية عن إنقاذ

العالم من تسلط فكرة التسلح التي أصابت ، للأسف ، البلدان النامية أيضا . ومن الضروري بصفة خاصة في هذا المجال أن تؤدي سعة الخيال وحسن النوايا بين الدول دورها .

ونحن لا نشعر بالارتياح تماما إزاء نتائج مؤتمر نزع السلاح والتنمية . ومع ذلك ، فلا يمكن أن نتجاهل أن اعتراف المجتمع الدولي كله تقريبا بالصلة القائمة بين الاثنين ، بالاقتران بالنتائج الأخرى ، نقطة انطلاق تبشر بالخير لجهودنا في المستقبل .

وقد يكون في عقد الجمعية العامة دورة استثنائية ثالثة تكرس لنزع السلاح فرصة لانعاش الأفكار القديمة والتقدم بمقترحات جديدة واعتماد إجراءات تنفيذها . إلا أنه ينبغي ألا تعقد تلك الدورة الاستثنائية إلا عندما تصبح على ثقة من إحراز هذه النتائج الإيجابية والملموسة . ففرصة كهذه لا يجب أن تترك لتتحول إلى مجرد ممارسة نظرية .

وما لم تتبلور المبادرات المتعلقة بنزع السلاح العام والكامل فإن المقترحات الرامية إلى تخليص مناطق جغرافية محددة من الأخطار الناشئة عن استخدام القوة لا بد أن يكون لها دور أساسي في صون السلم والأمن . وفي العام الماضي أيدت أوروغواي مبادرة البرازيل التي أسفرت عن اتخاذ الجمعية العامة قرارا يعلن جنوب المحيط الأطلسي منطقة سلم وتعاون . ولسنا في حاجة إلى تأكيد مدى ما تتمتع به منطقة جنوب المحيط الأطلسي من أهمية بالنسبة لأوروغواي ، لا من الناحية السياسية والاستراتيجية فحسب ، بل ومن الناحية الاقتصادية والبيئية أيضا ، وفي رأي أوروغواي ، أن القرار ليس إلا خطوة أولى يجب علينا ، إنطلاقا منها ، أن نضع للمنطقة نظاما قانونيا أساسيا يراعي في المقام الأول شواغل البلدان الساحلية على ألا يكفل فحسب اجتذاب الأنشطة غير السلمية في المنطقة أو اتخاذها هو ذاته ذريعة للمواجهة والتنافس بل ينبغي أيضا أن يصبح أساسا مشجعا لنمو مظاهر جديدة للتضامن والتعاون .

بيد أنه لن يتسنى فعليا إنشاء منطقة سلم في جنوب المحيط الهادئ في حين ما زالت مشكلة جزر مالغيناس قائمة بغير حل . ومرة أخرى تحث أوروغواي طرفي هذا النزاع على تكثيف جهودهما لاستئناف المفاوضات لوضع حد لحالة يؤثر استمرارها على أمريكا اللاتينية بأسرها ويتعين أن يعيد حلها النهائي الجزر للأرجنتين ، صاحببة السيادة الشرعية عليها .

وفي العام الماضي ، استقبلنا في بلدنا بنفس الروح المنبعثة من أمريكا اللاتينية وزير خارجية شيلي وبوليفيا وقد عقدا العزم على التماس حل منصف ونهائسي لمسألة منفذ بوليفيا إلى البحر ، وإننا نأسف بشدة لتوقف تلك المفاوضات ونحث ،

بروح أخوية ، أشقاءنا في شيلي وبوليفيا على المشاورة في الحوار ، ونحن نرحب بهما دائما في بلدنا . فنحن على اقتناع بأن الحوار هو السبيل الوحيد لإنهاء نزاع يجب ، لمصلحة الجميع ، أن يحل .

لقد كتب علينا أن نعيش في عالم معقد ومليء بالتحديات ولكنه مع ذلك عالم ماحر ففي حين أن المخاطر والتحديات التي لم تكن معروفة للبشرية بدأت تلوح لنا نتيجة التعصب بجميع أشكاله وسباق التسلح نجد أن المستقبل يتيح لنا المكاسب الخيالية للحضارة التكنولوجية الحديثة .

إن المهمة التي أسندنا الميثاق إلى هذه المنظمة منذ ٤٢ عاما هي إدارة هذا العالم وفقا لمبادئ الإنصاف والعدل وتحقيقا لهذا الغرض النبيل ، يجب علينا جميعا أن نعقد العزم بإرادة سياسية خالصة ، على مجابهة ما يشوب عالمنا من مواقف يتمثل فيها تكافؤ المنوين ، وهي المواقف التي تشكل أكبر مدعاة لخيبة الأمل في عصرنا .

ففي زمن تتيح فيه حضارتنا لاقلية ما بلوغ مستوى معيشة لم يسبق له مثيل نجد أن الغالبية العظمى ما زالت تعاني الجوع والفقر بصورة متزايدة الحدة .

وفي وقت قد قاربنا فيه استكمال نصف قرن من الجهود المبذولة لتحقيق الحوار الدولي ، نجد أنفسنا عاجزين عن التغلب بروح من التسامح المتبادل ، على عنف النزعة الأصولية بجميع أشكالها - عنصرية ودينية وقومية - وعلى إرهاب جنوني ودموي .

وفي زمن تعتمد فيه المواثيق والمعاهدات والإعلانات بشأن حقوق الإنسان ، نجد أن الانتهاكات المارخة لأبسط هذه الحقوق ما زالت تقع في كل ركن من أركان العالم ، الأمر الذي تنعكس آثاره المخزية على أغلى المبادئ الأخلاقية والسياسية لحضارتنا .

وفي زمن نعترف فيه بالتكافل الاقتصادي كأمر لا مهرب منه نظرا لفوائده المتبادلة ، نجد أنفسنا عاجزين عن التمدني سويا لما يسود العلاقات الاقتصادية الدولية من اختلال وظلم شديدين وعن النهوض بإجراءات التكيف التي تنصب ، في المقام الأول على البلدان النامية .

وفي زمن نخطو فيه على طريق التقدم التكنولوجي بخطى تتعبد ، بقدر ما هي

باهرة ، بالجموح ، فإننا نلحق من الأضرار بالبيئة ما يعرّض حياتنا على هذا الكوكب للخطر مستقبلا على نحو ما ورد شرحه بدقة في الدراما المعنونة "مستقبلنا المشترك" التي أعدتها اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية والتي ستنظر فيها الجمعية العامة أثناء دورتها الراهنة .

وفي زمن تتطلب فيه عملية التحول الهيكلي الكبير في البلدان النامية موارد هائلة ، نجد أننا ما زلنا ننفق على الأسلحة في العام الواحد مجموع قيمة الديون الخارجية للعالم الثالث بأسره .

وليس كل ما تقدم إلا بعض ما يتجسد فيه ما ومغناه بتكافؤ الصنوين في مواقعنا التي تقلق البشرية وتشهر في وجهها التحديات . ويقتضي التصدي لها ، على الصعيد المحلي ، التزاما بقيم المجتمع الديمقراطي التعددي المتسامح ، وعلى الصعيد الدولي ، التزاما بمجتمع يقوم على مبادئ الحوار والنزاهة والتعاون .

هذه هي المبادئ التي تصدر عنها حكومتي مجتمع أوروغواي بأسره . ففي عام ١٩٨٥ ردت إلى أوروغواي حياتها الديمقراطية التقليدية وقد قامت بتشغيل مؤسساتها الديمقراطية بأقصى قدر من الفعالية وبما يتفق وكل الحقوق الإنسانية المدنية والسياسية ، ومن ثم تحققت المصالحة الوطنية واستُهل النشاط الدينامي لإحراز تقدم شعبنا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

وأوروغواي ، باعتبارها جزءا من أمريكا اللاتينية ، تتضامن تضامنا عميقا مع كل بلدان المنطقة . ونحن نؤكد التزامنا برمالتنا التكاملية لا سيما خيال جيراننا الذين سنواصل معهم بناء جسور التعاون السياسي والاجتماعي الذي سيعزز هويتنا القومية بالتواكب مع تدعيم أهداف عملية التلاحم والتقدم على طريق الديمقراطية في المنطقة الفرعية بأسرها .

وفي الساحة الدولية فإن أوروغواي التي ما برحت تتمسك بتقاليدها فيما يتعلق باحترام القانون الدولي والالتزام به متظل تبذل أقصى ما في وسعها لتعزيز الحوار الدولي وتطبيق مبادئ الميثاق . هذه هي رسالة حكومتي ومجتمع أوروغواي بأسره .

وهذا هو الموقف الذي نأتي به إلى دورة الجمعية العامة هذه ونحن على ثقة ، من أن هذه الدورة ستسفر بقيادتكم الحكيمة يا سيدي الرئيس ، شأنها شأن دورة العام الماضي برئاسة سلفكم السيد همايون رشيد تشودري عن نتائج تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الوثام الدولي .

السيد سورما (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين . وأنا على يقين من أن حنكتكم ومهارتكم الدبلوماسية ستساعدانكم على إنجاح هذه الدورة . ومن دواعي غبطتي أيضا أنكم تمثلون بلدا بينه وبين فنلندا تعاون طيب وبنّاء . كما أود أن أعرب عن تقدير الحكومة الفنلندية لسلفكم معادة همايون رشيد شودري ، وزير خارجية بنغلاديش ، لما أداه من أعمال جليلة أثناء رئاسته للجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين .

والحكومة الفنلندية تؤيد ما يبذله السيد خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام من جهود دؤوبة تحقيقا لمصالح منظمتنا . وقد اثبتت المنظمة في غمار ما تواجهه من مصاب قدرتها على مقاومة تفاؤل نفوذها لكن هذا لا يكفي إذ ينبغي عكس المسار . فعلى الجمعية العامة الآن مسؤولية خاصة عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تتيح للأمم المتحدة النهوض من جديد بالدور الفريد الذي كان في أذهان مؤسسيها عندما وضعوا ميثاقها قبل أربعين عاما . وفي هذا السياق ، يعد التقرير السنوي للأمين العام بشيرا بتجدد الإيمان .

وكلنا على اتفاق على أن التحديات الهائلة التي تواجهنا في مجالات الأمن ونزع السلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الانسان تقتضي التصدي لها . غير أن الاتفاق على استراتيجيات وعلى تدابير ملموسة ، كثيرا ما يظل ، من الناحية العملية ، بعيدا عن منازلنا . إذ أن النظر إلى المصالح الوطنية على أساس أنها تتعارض فيما بينها يتناقض مع الأمن الجماعي . وما فتئت الأمم المتحدة منذ ما يربو على أربعة عقود مركزا للجهود الرامية إلى التوفيق بين المصالح المشروعة للأمم ذات السيادة وبين متطلبات الأمن الجماعي .

وتلوح أخيرا ، بعد سنوات من الخوف والاحباط ، بوادر تغير إيجابي في العلاقات بين الدول الرئيسية . إن الاتفاقات الأخيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، بشأن السيطرة على الازمات وتخفيف الأسلحة النووية وعقد مؤتمر قمة ، تتيح ، فيما يبدو ، فرصة ينبغي اغتنامها بصورة كاملة . ونحن نشهد في الواقع تطور عملية من شأنها أن تفضي إلى الحد من دور الأسلحة النووية والتقليدية في حفظ السلم والأمن . ولا ينبغي تجاهل الزخم الذي تنطوي عليه هذه العملية . ويعد الاتفاق الوليد بشأن القوات النووية المتوسطة المدى اتفاقا تاريخيا لأنه يخفف بصورة فعلية من حجم الترمانات النووية القائمة . وأثر هذا الاتفاق ملموس في أوروبا بمفحة خاصة ، حيث يوجد احتياج لإحراز تقدم في خفض الأسلحة النووية والقوات التقليدية على وجه سواء . ومن الطبيعي لفنلندا أن ترحب ترحيبا حارا بتكثيف الحوار الدولي . فبلدي ، الذي انتهج دائما سياسة حيادية ، لا يسعى إلى تحقيق الأمن عن طريق الأحلاف العسكرية . ونحن نؤكد على قيمة العمل الجماعي عن طريق التعاون الدولي المنظم . ونؤمن بالأمم المتحدة . وليس إطنابا في القول أن نجدد اليوم التزامنا بالأمم المتحدة وبمبادئها ومبادئها وغاياتها .

إن جميع الأمم ، كبيرة كانت أم صغيرة ، نووية أم غير نووية ، لها مصلحة مشروعة ومسؤولية لا مهرب منها تجاه السلم والأمن الدوليين . وفي هذا المجال أيضا تشكل المنظمة بؤرة العمل المشترك . ويتيح مؤتمر نزع السلاح ، بجدول أعماله واسع

النطاق ، إمكانيات وافرة للمفاوضات متعددة الأطراف بشأن منع سباق التسلح وانتشاره إلى مجالات جديدة .

وقد طرحت فنلندا مؤخرا ، حرصا منها على تقديم إسهامها الخاص في عملية نزع السلاح متعددة الأطراف ، أفكارا بشأن مجالين يتيحان بدورهما فرسا للأمم المتحدة . يتعلق المجال الأول منهما بالتحقق من اتفاقات نزع السلاح . ويتعلق الثاني ببشياء الثقة .

وفيما يتصل بنزع السلاح الاقليمي ، تعارض فنلندا التطورات التي قد تخل في رأينا بالاستقرار الاقليمي في أوروبا . ونؤكد على أن كل الدول العسكرية ينبغي أن تتحلّى بالشعور بالمسؤولية وضبط النفس في الاجزاء الشمالية من أوروبا . ومبادراتنا المعروفة جيدا والمتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في بلدان الشمال والفوائد الناجمة عن تعزيز الثقة في المناطق البحرية في الشمال ، إنما تصدر عن ذلك الاهتمام . ونحن نأمل الا تؤثر التطورات المواتية في أوروبا الوسطى تأخيرا سلبيا على الاستقرار في تخوم أوروبا .

إن مؤتمر استكهولم ، الذي عقد في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، قد اعتمد في العام الماضي مجموعة هامة من تدابير بناء الثقة . ويشكل اعتماد تلك التدابير خطوة نحو تحقيق قدر أكبر من الانفتاح في المسائل العسكرية . ونحن نتوقع اتخاذ مزيد من الخطوات عندما يستأنف المؤتمر أعماله .

إن وفود خمس وثلاثين دولة مجتمعة حاليا بفيينا في اجتماع المتابعة الثالث لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وتتطلع فنلندا إلى إحراز نتائج ملموسة سواء في مجال تنفيذ الاحكام التي سبق الاتفاق عليها ، أو في مجال التعهد بالتزامات إضافية . إن الابعاد الجوهرية لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا - وهي الامن وبناء الثقة ، والتعاون الاقتصادي ، والملاحة البشرية - كلها بحاجة إلى تعزيز . إن عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا تنطوي على إمكانيات هائلة . وهي عملية غير موجهة ضد أي طرف كان بل تعمل لصالح الجميع ، سواء داخل أوروبا أو خارجها .

إن الطريقة التي تُحكَم بها جنوب افريقيا تمثل على وجه التحديد ما أنشئت
الأمم المتحدة لتناهضه ، ألا وهو الاجحاف والظلم والتمييز . ويجب على الأمم المتحدة
أن تكثف جهودها الرامية إلى القضاء على نظام الفصل العنصري غير الإنساني وغير
الاخلاقي . ان الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه . بل يجب القضاء عليه .
لقد برهننا على استعدادنا لاتخاذ تدابير ملموسة لمناهضة الفصل العنصري . وقد
من البرلمان الفنلندي قانونا يحظر أي تبادل تجاري بين فنلندا وجنوب افريقيا .
ودخل القانون حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ١٩٨٧ .
إن الحكومة الفنلندية لا تزال تعتقد أنه ينبغي فرض عقوبات إلزامية دولية
على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . فمن شأن هذه الجهود
المتضافرة أن تمارس ضغطا على جنوب افريقيا يحملها على إجراء تغيير حقيقي . ونحن
نواصل ، بالاشتراك مع مائر بلدان الشمال ، العمل صوب تحقيق هذه الغاية .
ويجب أن يقترن القرار الخاص بالعقوبات بزيادة المساعدة المقدمة إلى دول
المواجهة وإلى بلدان مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي . وفي الوقت الراهن
يخص بالفعل جزء كبير من المعونة الإنمائية الفنلندية الثنائية لتلك الدول .
كما تتحمل حكومة جنوب افريقيا أيضا بمسؤولية كاملة عن الحالة في ناميبيا .
إن حكومة فنلندا ترفض ربط تطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بمسائل دخيلة . وقد أدنا
مرارا جميع أعمال جنوب افريقيا الانفرادية وأساليبها التسوية .
ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط تسبب قلقا عميقا للمجتمع الدولي . إن
التسوية الدائمة والشاملة للنزاع العربي الإسرائيلي لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق
المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والاعتراف بالحقوق
المشروعة للفلسطينيين .
وإن عقد مؤتمر دولي من شأنه أن يقدم إسهاما كبيرا صوب تحقيق تلك الغاية .
وئمة احتياج إلى بذل جهود مكثفة للوصول إلى اتفاق بشأن مبادئ هذا المؤتمر
وولايته . ويسرني أن الالحظ أن الجهود الرامية إلى عقد هذا المؤتمر ما زالت مستمرة .

ما زالت الحرب بين ايران والعراق مستمرة منذ سبع سنوات . وقد كُفِّ المجتمع الدولي ، بقيادة هذه المنظمة ، جهوده لوضع حدا لهذه الحرب المدمرة تدميرا بشعا . وتؤكد آخر التقارير الواردة من المنطقة على الحاجة الماسة الى البحث عن السبل الكفيلة بإنهاء هذا الصراع الذي يمكن ، إذا ما استمر ، أن تكون له مضاعفات ضارة على نطاق عالمي .

وتعاني أمريكا الوسطى من العنف وعدم الاستقرار الاجتماعي . وقد اتفقت جميع حكومات المنطقة الخمس الآن وبعد سنوات من الجهود على خطة تتضمن وقف إطلاق النار والمصالحة الاجتماعية بروح ديمقراطية . ولما كانت فنلندا تؤمن بالحلول الاقليمية للمشكلات الاقليمية ، فإننا نرحب بالعملية التي يمثلها اتفاق غواتيمالا ونحن على استعداد لتقديم اسهامنا الملائم لتأييدها .

حيثما تحيق الصراعات بالامم ، يتعين على الامم المتحدة أن تكون على أهبة الاستعداد لتقديم خدماتها عملا على استعادة السلم . وقد أصبح تطور صيانة السلم في الامم المتحدة واحدا من أبرز انجازات هذه المنظمة وأنجحها . ولقد تشرفت فنلندا بصفة خاصة باشتراكها في هذه العمليات لأكثر من ٣٠ عاما .

يجب الاضطلاع بعمليات صون السلم بموجب ولاية واضحة من مجلس الامن ، وبتأييد كامل من أعضائه وعلى أساس ترتيبات مالية مرضية . ما زالت هناك حاجة ماسة لا مفر منها لأن تبدي جميع الدول الاعضاء بجلاء تام رغبتها واستعدادها لتقديم تأييدها السياسي لجهود الامم المتحدة الرامية الى صون السلم ، وكذلك دفع أنصبتها المقررة . لقد وافقت الامم المتحدة على مجموعة من المعايير الداعية للإعجاب والمعتبرف بها دوليا لحقوق الانسان . ومع ذلك ، ما زلنا نشهد يوميا انتهاكات لحقوق الانسان في أجزاء عديدة من العالم . وربما لا يوجد مجال من أنشطة الامم المتحدة تتضح فيه بجلاء الهوة السحيقة بين الوعد والتنفيذ أكثر من مجال حقوق الانسان . وتتمثل مسؤوليتنا المشتركة في ضمان احترام تلك الحقوق .

إن الوضع الهش الضعيف لملايين اللاجئين والاشخاص المشردين في مناطق مختلفة من العالم يتطلب عملا من جانب المجتمع الدولي ككل ومن البلدان فرادى ، على حد سواء ،

إذ لابد من مساعدة أولئك الذين يحتاجون حماية ومساعدة دوليتين . وفي هذا المضمار ، نعتد تماما على أهداف ومقاصد مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وتتمثل سياستنا في زيادة اسهامنا للمساعدة في التخفيف من حالة معاناة اللاجئين في العالم . إن مشاكل الاقتصاد العالمي تعد أمورا تشير بالغ القلق . فبالرغم من التقدم في مجال تعزيز الشروط الاساسية المسبقة للنمو العالمي ، لا تزال التنمية الاقتصادية في البلدان المصنعة أبطأ مما كان متوقعا . أما في البلدان النامية فإن المستويات المتردية لحصيلة الصادرات وأسعار الفائدة المرتفعة حقا ، ومدفوعات خدمة المديونية المتصاعدة ، وتقلص تدفقات الموارد المالية كلها تلحق الضرر بالاداء الاقتصادي وتعمل على إضعاف آفاق التنمية .

إن تفادي وقوع انكماش اقتصادي آخر وامتداد النمو القابل للاستمرارية يتطلبان إجراء تغييرات حاسمة عاجلة في سياسات كل من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء . ويتعين على المجتمع الدولي أن يسلم بالتكاليف الاجتماعية اللازمة لسياسات التكيف في البلدان النامية . ونحن نرحب بالانشطة المتزايدة التي قامت بها المؤسسات المالية الدولية في الآونة الاخيرة بغية التخفيف مما سببته كلفة ذلك التكيف من آثار سيئة للغاية .

ولا تزال مشكلة المديونية تمثل حجر عثرة في طريق النمو في العالم النامي . إذ تعد سببا رئيسيا لزيادة التدهور في ظروف معيشة أفقر الفقراء ، كما أن عبء المديونية الباهظ يعقد عملية إعادة تكييف السياسات الاقتصادية لهذه البلدان . كذلك لا تحقق ، برامج التكيف الهيكلي وغيرها من الجهود الرامية الى تحسين تعبئة الموارد المحلية ، بما في ذلك الاستخدام الأكثر فعالية للاستثمارات ، نتائج فورية مباشرة ، وذلك بسبب مدفوعات خدمة الديون . لذا ، لابد من القيام بمزيد من الدراسة لمشكلة خدمة المديونية في البلدان النامية في إطار عالمي . وعند توجيه قنصوات المساعدة المالية المتزايدة لابد من بحث احتياجات البلدان الأكثر ضعفا على نحو ملائم .

وفي ظل هذه الخلفية ، ترحب فنلندا بالنتيجة الايجابية لمؤتمر الامم المتحدة السابع للتجارة والتنمية . ولا بد من ترجمة وثيقته الخشامية الى أعمال ملموسة على الصعيد الوطني وفي المنظمات ذات الصلة .

سيجري في الدورة الحالية للجمعية العامة استعراض الحالة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ، وذلك للمرة الاولى منذ اعتماد برنامج عمل الامم المتحدة لافريقيا في آيار/مايو ١٩٨٦ . وترى فنلندا انه من الهمية بمكان أن يبدي المجتمع الدولي تصميمه على تنفيذ هذا البرنامج . وفنلندا ، من جانبها ، تبحث بعناية إمكانيات النهوض بهذا البرنامج . أما على الصعيد متعدد الاطراف ، فقد دأبت فنلندا دوما على التأكيد على الطابع العاجل لاستجابة أكثر فعالية ، من جانب المنظمات الدولية والمؤسسات المالية ، لاحتياجات افريقيا الاقتصادية والاجتماعية . ونحن نوجه حاليا حوالي ٦٠ في المائة مما نقدمه من معونة ثنائية الى افريقيا .

إن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وما يترتب على ذلك من تدهور للبيئة قد غيرا العناصر الاساسية الهامة لنظم حياتنا على نحو شامل ، كما أنهما يقوضان أساس تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية تقويضا خطيرا . وهذا التهديد الذي تتعرض له البيئة يعرّض بقاءنا ذاته للخطر . وهذه القضايا تبرز بجلاء على جدول الاعمال السيامي الدولي بوصفها مصدر قلق كبير .

لقد قامت اللجنة العالمية المعنية بالتنمية والبيئة والتي يرأسها السيد غرو هارلم برنتلاند ، رئيس وزراء النرويج ، بتحليل هذه المسائل بشكل متعمّق . وينقل الينا كل من تقرير اللجنة العالمية ، والمنظور البيئي الذي أعده برنامج الامم المتحدة للبيئة ، رسالة واحدة ، هي أن النمو الاقتصادي والتنمية الأكثر انصافا ليسا أمرين ضروريين فحسب ، بل وممكنين أيضا دون تعريض أساس الموارد الطبيعية للخطر . وتؤيد حكومة فنلندا كل من التوصيات الواردة في منظور البيئة والمبادئ الواردة في تقرير اللجنة العالمية . إذ ينبغي أن تكون التنمية القابلة للاستمرار

أحد المبادئ المرشدة في أنشطة منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الأخرى .

لقد كان من الأهمية بمكان أن أسفرت مناقشة العام الماضي المستفيضة بشأن فعالية الأمم المتحدة عن توافق في الآراء . لذا ، يتعين على جميع المنظمات أن تعرض أنشطتها على نحو دوري للفحص والتقييم الدقيقين . ولا بد من النظر إلى هذه العملية على أنها ذات طابع استمراري وليست مجرد حدث استثنائي ، حيث تشكل الفعالية في الأداء وصلاحيات الإدارة كلا لا يتجزأ .

والأمم المتحدة ليست استثناء في هذا المجال . فالتحليل الذاتي الدقيق يجب أن يتضمن مناقشة بشأن كل التعديلات التي يمكن اعتبارها ضرورية . تم ، بعد ذلك ، تأتي القرارات والمقررات وينبغي أن تركز العملية بأكملها على تعزيز القدرات العملية للمنظمة .

وترى حكومتي أن الأمم المتحدة ، بوصفها منظمة ، يجب أن تعمل جاهدة لتحقيق أقصى درجة من الفعالية ، وذلك على أساس مالي مستقر موثوق به ؛ لأن العنصر الأول لا يمكن تحقيقه في غياب العنصر الثاني . إلا أنه لا يمكن بناء أساس مالي سليم ما لم تبد كل الدول الأعضاء استعدادها للوفاء بالتزاماتها المالية . ولا يمكن ارتهان الوفاء بالانصبة المقررة في ميزانية الأمم المتحدة بمتطلبات وطنية تتعلق بأداء المنظمة .

الأمم المتحدة هي أليتنا المشتركة في سعينا لتحقيق أهدافنا المشتركة . والفعالية الادارية شرط ضروري ، لكنه غير كاف لتحقيق تلك الاهداف . ولن يوفر الشروط الكافية إلا استعداد الدول الأعضاء لاستخدام هذه الآلية على الوجه الأمثل .

لنفِ إذن بالتزامات والوعود التي قطعناها على أنفسنا ، نحن الدول الاعضاء ، تجاه هذه المنظمة ، منذ عامين ، في دورتها الاحتفالية . ولننتحل بالصراحة الكافية للتسليم بمواطن فشلها وضعفها ، وبأوجه قوتها أيضا . دعونا لا نترك أية فرصة لتصحيح ما أهملناه في الماضي . ولنستخدم مواردنا بحكمة للأغراض التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها . وفي هذا العالم المتغير يجب أن تستجيب هذه المنظمة لاحتياجات الجنس البشري المتغيرة ، سواء كانت منبثقة عن الحاجة الى الأمن أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أو حقوق الانسان ، أو الحريات الأساسية .

السيد واغنر-تيزون (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي

الرئيس ، يطيب لي أن أنقل اليكم تحيات بيرو ، حكومة وشعبا ، وأن أعرب لكم عن مبلغ سعادتني لانتخابكم رئيسا لمداوات أرفع محفل للمجتمع الدولي . إن تفانيكم من أجل النهوض بالتفاهم الدولي خير ضامن لإتمام مهمتكم بنجاح .

أود أيضا أن أعرب عن مدى تشجيعنا وتقديرنا وامتناننا للأمين العام السذي كانت إعادة انتخابه بالاجماع أفضل شئ يقدمه المجتمع الدولي لتفانيه في العمل من أجل السلم والأمن الدوليين .

إننا نعيش فترة حرجة يتردى فيها النظام الدولي ، مما يقتضي بالضرورة وضع أسس عقلانية جديدة ، وتعزيز الآليات المتاحة حتى نتوصل ، على الصعيد متعدد الاطراف ،

الى النهج السليم الذي يوفر الحل لمشاكل العالم الكبرى . أما ما يشير لدينا قلقا خاصا فهو الازمة التي تمر بها منظومة الامم المتحدة ، والتي نرى فيها ، بفرض النظر عن العوامل المالية والمادية المحضة ، محاولات لإضعاف المنظمة والإضرار باستقلالها وتحديد دورها كمحفل تفاوضي للقضايا العالمية الكبرى .

فهناك محاولا لتقويض التعددية ، وحرمان البلدان النامية بالتالي من المشاركة في عمليات اتخاذ القرار العالمية . وتجري هذه المحاولات بطريقة تحول دون قيام الهيئات المعنية بدورها الصحيح ، لا باعتبارها مجرد مجموعة من الاجهزة التنفيذية تعمل معا في تعاون ، ولكن بوصفها عوامل للتغيير تؤثر في أسس النظام ذاته ، ووسائل تيسر التوصل الى نظام دولي ديمقراطي .

إن منظمنا منظمة مختلة التوازن ، وهو اختلال ليس في صالح البلدان النامية . ويتمثل ذلك الاختلال في حق النقض في مجلس الأمن ، وفي السيطرة المالية التي يشكل تأشيرها حق نقض إضافي ، وفي تركيز المناصب الرئيسية في المنظمة في أيدي مجموعة من البلدان ، وهو تركيز كاد يصبح وراثيا .

وبالتالي ، فإن أي إصلاح لا يجوز أن يزيد من انعدام المساواة في الامم المتحدة ، بل يجب ، على النقيض من ذلك ، أن يضي عليها الطابع الديمقراطي الفعال ، ويحسم مشاكلها المالية ، دون ارتهانها بأمر سياسي ، ويعزز استقلالها الوظيفي بغية تمكينها من تحقيق أهدافها الكبرى في السلم والتنمية .

أما ما نحتاج اليه فهو مفهوم جديد لمنظومة الامم المتحدة يمكنها من الاستجابة لتحديات التغيير الهيكلي التي تمر بها العلاقات الدولية في المجتمع ما بعد الصناعي ، حتى تستطيع توجيه الميول البازغة حديثا وتجنب الخطر الماثل أمام العالم الثالث في زيادة التبعية الخطيرة وتقويض العناصر الأساسية للدولة القومية . لهذا الغرض بات من الحتمي تطوير عملية جماعية للتفكير والتشخيص تمكن من تحديد نهج جديد تجاه البنية المؤسسية للنظام الدولي ، واستعراض وتنقيح خطط فترية ما بعد الحرب التي لم تعد متماشية مع العصر ، والتعجيل بالوفاء بمتطلبات دينامية دولية جديدة .

ونحن نعيش حاليا فترة تبشر ببداية مرحلة جديدة في عملية نزع السلاح ، فالاتفاقات الاخيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بوادر مشجعة تؤذن للمرة الاولى بعكس مسار سباق التسلح المشؤوم . ويحدونا الامل أن ينتصر في نهاية المطاف الضمير العالمي الذي ينادي بالسلم ونزع السلاح - وهما الباعث على الرسالة التي وجهها رؤساء دول حركة عدم الانحياز في هراي على مفاهيم الامن الانسانية التي ما زالت تدفع بالكثير الى تبديد موارد هائلة لكسب حرب مستحيلة ، بدلا من تحويل فكرة السلم الى حقيقة دون انتصارات ، على أساس من التحقيق الكامل والفهم التام للعدالة الاجتماعية الدولية .

وإننا لعلنا لثقة بأن هذا التقدم سيساعد بدوره على إحراز تقدم كبير صوب الحظر التام للتجارب النووية ومنع عسكرة الفضاء الخارجي ، وتعزيز المفاوضات متعددة الاطراف بشأن جوانب نزع السلاح الأخرى ، وتحرير الموارد من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وما زلنا ، على الصعيد الاقليمي ودون الاقليمي ، نشاهد في تنظيم الجهود المتضافرة للنهوض بالتنمية عن طريق إعادة توجيه الموارد المخصصة للدفاع - وهي عملية في طور التنفيذ حاليا ، من شأنها التشجيع على تعزيز الامن الاقليمي القائم على أساس ديناميكية جديدة للتعاون والتكامل والتضامن . ونحن نعتقد أن مناطق السلم يمكن أن تخدم في تعزيز الامن الدولي ، وأن تساعد في العمل الانمائي الاقليمي . وفي هذا المجال ، تحبذ بلادي إقامة منطقة سلم في جنوب المحيط الهادئ .

وفي مركز هذا الشاغل تقبع الصلة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية وارتباطها بمفهوم ديمقراطي ومتكامل للأمن . وعلى الرغم من الاحباطات ، أتاح المؤتمر الدولي الأخير عن هذا الموضوع فرصة قيّمة لتوضيح المفاهيم وفتح باب المناقشة التي نأمل أن تصبح ، قريبا ، شاملة وخلاقة بالقدر الكافي لتحديد السبل والوسائل اللازمة لجعل هذه الصلة صلة فعالة وللترويج لتعاون دولي حقيقي نحو تعددية متجددة ومثمرة .

وميسمهم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ، الذي سيجري افتتاحه قريبا في ليما ، وفقا للقرار الإجماعي الذي إتخذته الجمعية العامة في العام الماضي ، إسهاما كبيرا صوب ذلك . فنحن على ثقة من أن المركز الإقليمي سوف يمكن من تعبئة الجهود الجماعية لبلدان المنطقة في ميدان الصلة بين نزع السلاح والتنمية وأشرها على الصلة بين الصراع والسلم .

وان بيرو ، إذ تستضيف هذا المركز الجديد ، وهو لجميع بلدان المنطقة ، لن تكل عن بذل الجهود لزيادة حيويته وفعالته ، وتحث الدول الاعضاء على التعاون مع المركز تعاوننا حقيقيا وثابتا .

بمبادرة من بيرو ومجموعة الـ ٧٧ ، بدأت الجمعية العامة ، منذ سنتين ، تناقش المشكلة الخطيرة للديون الخارجية للبلدان النامية . وقد أدت المناقشة إلى النتيجة الإيجابية التاليتين : إتخاذ القرار ٢٠٢/٤١ ، وإعتماد العناصر التي اتفق عليها مؤخرا في مؤتمر الأمم المتحدة السابع للتجارة والتنمية . وهكذا يبدو أن الجميع أصبحوا يعترفون بخطورة المشكلة .

وبالرغم من ذلك ، لا تزال مشكلة الديون تتفاقم من يوم إلى يوم نتيجة لعدم وجود إتفاق عالمي بشأن كيفية تنفيذ استراتيجية صالحة لحل هذه المشكلة . فمن الخطأ السعي إلى حل أزمة الديون الخارجية عن طريق فرض تسويات وإعادة تمويل مستمرة .

والحقيقة ، أن العملية المستمرة لإعادة تمويل الديون تمكّن الدائنين من تحويل الديون التي خفضت قيمتها إلى ديون جديدة بغوائد إضافية ، الأمر الذي يزيد من الديون الرئيسية ومن كلفة خدمتها . وبعبارة أخرى ، ان إعادة التمويل هذه تسب

تحويلا ثابتا للموارد المالية الى الدائنين - أي فرض جزية مؤبدة تدفعها البلدان النامية المدينة .

وبهذه الطريقة ، يتم الدين عن اختلال ناتج عن ميامة قوة لا تقبل بالمسؤولية عن مشكلة الديون ولا بالمرونة في الاعتراف بالقيمة الحقيقية للديون بغية قبول أسعار الفائدة التاريخية ، ولا بقدرة المدينين الحقيقية على الدفع على أساس متطلبات تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية .

ونتيجة لذلك ، يزداد لجوء البلدان النامية إلى اعتماد تدابير انفرادية لاستعادة سيادتها وحق شعوبها في التنمية ، فتحد بذلك من نقل الموارد وترفض دفع جزية مؤبدة إلى المستفيدين الماليين الدوليين . وهكذا ، تبرز فجأة في وجه إساءة قوانين الدائنين عدالة قوانين المدينين .

وان كان عبء الديون قد نجح في قلب منطق التعاون الدولي ، وتمطيط النظام المالي إلى أقصى حدود مصداقيته وصلاحته ، فإن ظاهرة تجارة المخدرات الدولية وصلت الآن إلى حد لا يقوض جوهر الدول ذاتها فحسب بل ويضيف أيضا إلى الوضع الدولي الخطير بالفعل هيكلا إجراميا ذا أبعاد جسيمة .

وفي هذا الصدد ، مما يثلج الصدر أن نشير إلى الأهمية الكبيرة للمؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، المعقود فينا ، والذي يبشر بمرحلة جديدة في المعالجة السياسية لمشكلة لها شأنا اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة ومعقدة ، ويتضمن إعلانه الختامي مبادئ أساسية تؤيدها بلادي .

ان انخفاض أسعار المواد الأولية وندرة الموارد الناجمين عن أزمة الديون يتباينان تباينا صارخا مع الزيادة التصاعدية للموارد المالية الموجهة نحو استهلاك المخدرات . وترى بيرو أن الوقت قد حان لتعبئة دعم البلدان المستهلكة من أجل اتاحة المجال لتحقيق تدفق كبير من الموارد المالية الى البلدان المنتجة ، بما يمكنها من إجراء تغيير جذري في هيكل الانتاج المزييف الذي خلقتة تجارة المخدرات في مناطق معينة من العالم . وما يجب عمله الاستعاضة عن حفز المنتجين الزراعيين إلى رخاء ضار

قائم على المخدرات بتشجيعهم على الاشتغال بنوع فعال ومربح من النشاط الزراعي عن طريق إتاحة أسواق تصدير مكفولة آتية من هيكل انتاج زراعي - صناعي جديد .

عندما اعتمدت الجمعية العامة ، منذ عامين ، قرارا هاما بشأن الارهاب ، قطعت الامم المتحدة على نفسها التزاما جماعيا . ولكن لم يتم القيام بما يكفي لخلق الظروف الدولية المعيقة لقيام مناخ مؤاتٍ للنشطة الارهابية . واني اعتقد أنه من المُلح أن نروج لتعبئة واسعة النطاق للرفض الصريح للمنظمات التي تتسبب ، بذرائع ثقافية أو سياسية ، بظهور مواقف تسامح في المجتمعات المتقدمة النمو إزاء أعمال الدعوة التي يقوم بها عملاء لمجموعات تفرض الإرهاب والموت على ديمقراطياتنا وتعمل ضد تطلعات شعوبنا نحو الحرية والعدالة . إن المبادرات المقدمة للتمييز بين الإرهاب والكفاح المشروع الذي تخوضه حركات التحرير ضد الاستعمار والفصل العنصري والاحتلال الاجنبي خطوات إيجابية ينبغي أن تفسح لنا المجال للتقدم نحو الامام في هذا الاتجاه بإرادة أكبر .

بعد مضي عام واحد على مؤتمر القمة المعقود في هراري نرى في بلدان حركة عدم الانحياز ظهور دينامية جديدة تتمثل بالتحدي الذي يواجهه عصرنا . ويجب على بلدان عدم الانحياز أن ترد على تميّع الحالة الدولية بإجراءات متضافرة وفعالة ، تضم منظورنا وتوطد حركتنا بوصفها قوة تفاوضية قادرة على إيجاد الحلول الناجمة لمشاكل العالم الخطيرة .

وفي هذا السياق ، تشعر بلدان عدم الانحياز بالقلق إزاء زيادة بؤر التوتر - المسماة خطأ بؤر التوتر "المتبقية" - التي من المناسب أن تدرسها الجمعية العامة . ان بلادي تشعر بقلق عميق إزاء تصاعد وإطالة الصراع بين ايران والعراق وتؤيد عملية السلم التي بادر بها مجلس الأمن والدور الحاسم الذي يقوم به الأمين العام . ان مشكلة الجنوب الافريقي لم تجد حلا بعد بسبب تعنت الذين يقفون في وجهه سعينا إلى الاطاحة بنظام الفصل العنصري البغيض وتحقيق الاستقلال لناميبيا - وهو مسعى بطولي تود بيرو أن تعلن تضامنها الراسخ معه .

اننا نشعر بالارتياح إزاء التقدم الذي أحرز مؤخرا بشأن عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط من أجل إيجاد حل سلمي للمشكلة يتماشى مع المتطلبات الامنية لكل الاطراف ، ومع احترام حقوق الشعب الفلسطيني . وبالمثل ، نؤيد الجهود التي يبذلها الامين العام لإيجاد تسوية سياسية وتفاوضية للحالة في أفغانستان على أساس ضمان استقلال ذلك البلد وعدم انحيازه وتقرير مصيره بحرية .

ومرة أخرى ، نعلن تأييدنا الاخوي للمطلب العادل للأرجنتين في إستعادة سيادتها على جزر مالفيناس ، ونؤكد الحاجة الملحة إلى إجراء مفاوضات بغية إزالة معقل الاستعمار هذا .

وفيما يتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى ، فإن بيرو كانت ولا تزال على اقتناع بأنه من الممكن إيجاد حل سلمي يقوم على حق بلدان تلك المنطقة دون الإقليمية في تقرير مصيرها بمنأى عن أي تدخل خارجي ، واننا نعرب عن تضامننا مع نيكاراغوا في دفاعها عن سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية واستقرارها وحققها في تقرير المصير .

تنعقد الدورة الحالية للجمعية العامة في وقت نجد فيه أن الحالة في أمريكا الوسطى تفتح آفاقا جديدة أمام نجاح عملية إقرار السلم التي طال السعي إليها كنتيجة للمبادرات التي قامت بها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها . وقد أسعدنا كثيرا أن رؤساء بلدان أمريكا الوسطى وقّعوا في ٧ آب/أغسطس الماضي على الوثيقة الخاصة بالاجراءات اللازمة لارساء سلم أكيد ودائم في أمريكا الوسطى ، وبهذا شكلوا هيئة تنفيذية تجعل من الممكن تنفيذ اتفاقات السلم التي انشئت ، بناء عليها هيئة دولية دينامية جديدة للتحقق والمتابعة .

إننا نحيي هذه الخطوة العظيمة التي قامت بها حكومات أمريكا الوسطى والتي تدعو إلى اعتماد قرار له أهمية تاريخية كبيرة يؤكد التأييد الواسع وغير المقيد من جانب المجتمع الدولي لعملية السلم المتفق عليها في غواتيمالا ويعطي ولاية واضحة للأمين العام للأمم المتحدة ليدعم تنفيذ هذه العملية السلمية ، وخاصة عمل الهيئة الدولية للتحقق والمتابعة .

لقد أخذت أمريكا اللاتينية على عاتقها تحدي التصرف بشجاعة في العالم ، مستخدمة خبرتها الثرية وافكارها وملاحظاتها لتصبح عنصرا يؤدي إلى إحداث تغيير في العلاقات الدولية .

وإذ تفعل أمريكا اللاتينية ذلك ، فإنها تفعله عن ادراك للحاجة إلى التغيير في الهياكل الاقتصادية الدولية ؛ فهي تناصر قضية بلدان العالم الفقيرة والمحرومة ورغبتها في تحقيق التطور ، وتعتبر ذلك حقا ومسؤولية دولية . وفي منطقتنا ذاتها ، نضع خططا لتحقيق التعاون السياسي والتكامل الاقتصادي وإتخاذ المزيد من التدابير التي تجعل تنميتنا قابلة للتطبيق وتعزز طاقتنا للعمل معا .

وقد كانت تجربتنا الأولى في الحوار والاتفاق والمواءمة في مجال الامن المبادرات السلمية التي اضطلعت بها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها في حالة أمريكا الوسطى . وهذه الممارسة في مجال التضامن قد نجمت عنها خبرة في التعاون السياسي بين المجموعة التي تدعى "مجموعة الثمانية" ، والتي ستجد التعبير

التام عنها في اجتماع الرؤساء الذي سيعقد بالمكسيك في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل .

هذا الاطار الجديد للمواءمة السياسية الذي أُقيم على أساس صلب من الديمقراطية والمرونة وعدم المقصورية ، محاولة لخلق نواة لعملية التنسيق في منطقة أمريكا اللاتينية ، وهي العملية التي ستربط المنطقة بعضها ببعض وتدعم وجودها في النظام الدولي عن طريق العمل المبدع لمنظمة سياسية جديدة وكيان اقتصادي خاص بها وإعادة وضع مفاهيم لامنها الجماعي .

ومما له أهمية بالغة مماثلة القرار الذي اتخذته مؤخرا البلدان الاعضاء في النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية بعقد اجتماعات سنوية لوزراء الخارجية قبيل أن تنعقد دورات الجمعية العامة ليقوموا ، في سياق حوار مباشر وغير رسمي ، بدراسة الحالة الدولية وآثارها على منطقتنا ، وكذا دراسة الاعمال الرامية إلى تعزيز الوحدة والعمل المشترك في أمريكا اللاتينية والكاريببي . هذه الاجتماعات المتجهة صوب الحوار والمواءمة السياسية تعطي النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية بعدا جيدا وتبشر بالخير الكثير في مجال الوحدة الإقليمية .

إن أزمة النظام الدولي تضع البلدان النامية في مواجهة حالات وظروف حرجة تجد فيها الجهود الوطنية الرامية إلى اخراج الجماهير الفغيرة من قرون طويلة من الفقر ، أنها مهددة بالمصالح التي تريد الإبقاء على الوضع القائم وهو وضع غير صحي وغير منصف .

وبيرو ، وسط المعويات التاريخية الناجمة عن كونها بلدا من بلدان العالم الثالث - وهي معويات يزيد من تفاقمها عدوان الإرهاب وتسخير الدين كأداة للابتزاز - تطرح محكا قاسيا للكيفية التي يمكن بها تحقيق التحولات الهيكلية التي تفضي إلى ترسيخ برنامج شعبي وطني بطريقة ديمقراطية . ولو أن سياسات التكيف لنظام مالي غير موثوق به قد طغت على المفاوضات الرامية إلى ايجاد نظام دولي جديد ، فمن الضروري

اليوم أكثر من أي وقت مضى أن تخلق البلدان النامية بديلا يقوم على النمو السذي يتضمن إعادة توزيع الثروة - أي على أساس مفهوم جديد للتنمية .

وفي هذا المحفل العالمي الهام طرحت فرضية مفادها أن العلاقة بين دور الدولة والتنمية علاقة متممة بالتناقض ، و طرح النمو الذي يتحقق في القطاع الاقتصادي غير الحكومي كمثال على ذلك . وتشعر حكومة بيرو أن هذا التناقض غير قائم ، خاصة إذا ما وجهت أعمال الدول بالتحديد صوب تجنب حكم القلة الثرية وتركز المال والانتاج أوليفاركيميا في يد تلك القلة بحيث تتوافر لجميع المواطنين ، لاسيما أفقرهم وأشدهم هامشية فرص الحصول على الوسائل الضرورية للحياة في إطار مجتمع أكثر عدلا وإنصافا ومساواة ، وبالتالي مجتمع ديمقراطي حق .

كما قيل أيضا أن الحق في التنمية هو ببساطة حق المستغلين بالنشاط الاقتصادي في العمل بحرية . وان كانت جمعية الأمم هذه قد كرمت الحق في التنمية بوصفه من الحقوق الأساسية للفرد البشري وللشعوب ، فإنها فعلت ذلك لأنه كان هناك مع مرور الزمن ، طفيان هيكل دولي من السيطرة والاستغلال ظل يحبط ويدمر بمورة متزايدة قدرة بلداننا على تحقيق أهداف تنميتها الوطنية . وأيا كان نوع النموذج الاقتصادي أو الاجتماعي الذي يستخدم ، فإن مؤشرات التنمية ومستويات المعيشة في جميع بلدان العالم الثالث تقريبا قد تدنت إلى المستويات التي كانت قائمة قبل ٢٠ عاما مضى ، مما يؤكد على الطبيعة الهيكلية والعالمية للأزمة الناجمة عن علاقات السلطة والنظام الاقتصادي الدولي الذي يخفض أسعار موادنا الخام ، ويعرقل وصول منتجاتنا إلى الأسواق ويحايي تدابير التكيف الارتدادية الرامية إلى كفالة تمديد الديون التي يستعصي سدادها بموجب الشروط الأصلية ، ويجعل التعاون الدولي معتمدا على تسليم وخضوع البلدان النامية لأن تكون تابعة للمستفيدين من هذا النظام الجائر .

ومن ناحية أخرى ، إن كان لسياسات التكيف هذه أن تستبدل بسياسات النمو وإعادة التوزيع المناهضة للأزمة ، على نحو ما فعلنا في بيرو ، فلا بد من تشييد جسر

بين الاحتياجات في الوقت الحالي والمتطلبات على المدى الطويل من أجل ايجاد نظام اقتصادي دولي جديد . وتحقيق توافق الآراء بشأن هذا النهج من شأنه أن يزرع بذور التنمية الجديدة للقرن المقبل .

وفي هذه المرحلة ، تود بيرو أن تعرب من جديد عن تضامنها الاخوي الباسل مع جميع الشعوب المقاتلة في سبيل الحرية والسلم والعدالة ومن أجل إعادة التأكيد على رغبتها في تحقيق التفاهم والتعاون الدولي والتزامها بمبادئ ومقاصد هذه المنظمة ومسؤوليتها عن بناء عالم أكثر أمنا وأكثر عدلا .

السيد هيرمانسون (ايسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، أود أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . وأؤكد تأييد وفد ايسلندا لكم أثناء قيامكم بواجبات هذا المنصب السامي .

منذ عامين ، في ذكرى مرور ٤٠ عاما على انشاء الأمم المتحدة ، تشرفت بالقاء بيان أمام هذه الجمعية العظيمة . وفي تلك المناسبة سعدت أيضا بالاستماع الى العديد من زعماء العالم وهم يعربون عن آمالهم في تحقيق عالم خال من الحروب والمآسي ، عالم سلم ورفاهية للجميع . ولا أشك في اخلاص الذين أعربوا عن هذه الآمال ، ولكنني أسأل نفسي ، لماذا اذن فشلنا في تحقيق ذلك ؟

في تلك البيانات الاحتفالية الرفيعة يمكن العثور على العديد من التفسيرات . من المؤكد أن كثيرا تحقق عن طريق الأمم المتحدة وبخاصة عن طريق جهود العديد من الوكالات المتخصصة التي تعالج مشاكل عالمية محددة . ومن ناحية أخرى ، يبدو أن هناك رأيا واسع الانتشار مؤداه أن الجمعية العامة ومجلس الأمن أصابهما الفشل أحيانا كثيرة ، ومن المؤكد أن هناك أدلة كثيرة تؤيد ذلك الرأي .

لقد تحولت الجمعية العامة - كما يبدو - الى محفل تجرى فيه مناقشات ساخنة توجه فيها اتهامات واتهامات مضادة بين دول يبدو أنها تنتمي في أحيان كثيرة جدا الى كتلتات قوى لها وجهات نظر مقررة مسبقا بشأن معظم المسائل ذات الأهمية . ان الجمعية العامة لا تبدو للكثيرين محفلا عالميا يضم رجال دولة يسعون بشغف الى التوصل الى حلول للعديد من المشاكل التي تعاني منها البشرية . ولكن قد يتساءل المرء ، لماذا يشار هذا الآن ؟ منذ عامين قمنا باستعراض عمل الأمم المتحدة خلال ٤٠ عاما وباقتراح سبل التحسين . ونحن نتجمع الآن هنا في دورة أخرى من دورات الجمعية العامة . ولهذا كان الوقت الحالي هو الوقت المناسب لنقوم بما وعدنا العالم به منذ عامين ولنشبت في هذه الدورة أننا عنينا ما قلناه .

وسيتصرف وفد ايسلندا في هذه الجمعية العامة على هذا النحو . لن نشارك في الاتهامات والمساجلات المتبادلة بين الدول . وسنحترم الحق السيادي لكل دولة في أن

تدير شؤونها مادام ذلك في اطار القواعد والنظم الدولية المتفق عليها ، ولا يلحق ضرا بآخرين . وسنعارض الذين لا يحترمون سيادة جيرانهم ويبدأون نزاعات عسكرية وحروبا . وسنؤيد اتخاذ التدابير المعقولة للقضاء على تلك الخلافات .

اننا نهنيء بلدان امريكا اللاتينية بمناسبة توصلها الى اتفاق سلام ، ونحث جميع الدول على تأييد تنفيذ هذه المعاهدة والمساعدة في ذلك . ونحن نفترض - بطبيعة الحال - أن الاطراف المشاركة ستستعيد - دون تأخير - حقوق الانسان في المنطقة ، وستثبت بالتالي نواياها المخلصة في أن تحيا وفقا للاتفاق .

نحن نؤيد بشدة المحاولة التي يقوم بها مجلس الامن لانهاء النزاع المسلح في الشرق الاوسط وأود أن أقترح - في حالة عدم قبول البلدان الاطراف ذلك - أن تتبعها اجراءات دولية أخرى مثل فرض حظر شامل على توريد الاسلحة . اننا سنؤيد جميع القرارات الواقعية الداعلية الى الحد من الاسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية الامر ، وإلى حظر التجارب النووية ، والقضاء على الاسلحة الكيميائية مع كفالة وسائل تحقق مرضية .

اننا نعارض بشدة الغمل العنصري وأي كبت لحقوق الانسان . وسنشارك في بذل جهد مخلص لتحسين النوعية العامة للحياة . ولهذا سنشارك في اتخاذ جميع التدابير المعقولة لمنع التلوث وتدمير البيئة بخاصة عندما تؤثر تلك الممارسات على أكثر من بلد أو على العالم كله . وأشير في هذا الصدد - كمثال - الى جعل محيطات العالم مقلبا لاخطر النفايات وإلى اطلاق طبقة الأوزون . وينبغي عدم السماح لاية دولة أو مجمع صناعي بمواصلة تلك الممارسات التي تهدف في معظم الاحيان الى تحقيق مكاسب مالية فقط .

ان الخطر الكامن في تطبيقات الطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية لا يمكن تجاهله بعد الآن . واني اذ اضع هذه الحقيقة في الاعتبار أرى الزام صناعة توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة النووية بقبول معايير السلامة الالزامية والتفتيش الالزامي التي وضعها جهاز دولي مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وتؤيد ايسلندا بشدة نتائج ومقترحات اللجنة الدولية للبيئة والتنمية ونحن واثقون من أنها ستصبح أساس عمل عالمي .

وسنحترم حق أية دولة في أن تستخدم بشكل مناسب الموارد المتاحة في داخل حدودها دون تدخل من آخرين ، إلا أنه إذا ما أشر هذا الاستغلال على آخرين ، فإننا سنلج على اجراء مشاورات دولية وفرض رقابة علمية . فضلا عن هذا ، نرى ان جميع الموارد الحية جديرة بأن يحافظ عليها ، على أنه يمكن استخدامها بطريقة مناسبة . ونحن نرفض تدخل الذين يجعلون من أنفسهم قوات شرطة مهما كانت قوة الدولة المعنية . فمن يسكن بيتا من زجاج لا ينبغي له أن يلقي أحجارا على الآخرين .

انني واثق من أنني أوضحت بهذا موقف وفد ايسلندا . فضلا عن ذلك ، أؤكد أننا ننظر الى الأمم المتحدة باحترام وأمل كبيرين . فرغم عيوب هذه المنظمة الهامة ، فإننا نعتبرها أعظم آمال البشرية في البقاء . ونرى أنه ينبغي تعزيز الأمم المتحدة ونحن راغبون في الاسهام في هذا الجهد .

وانني أعتقد - شخصيا - أن أحد مصادر مشاكلنا الكبرى يتمثل في فقدان الثقة في النفس وفي الغير . لذلك ، أرى ان نبذل قصارى جهدنا لنكفل السماح للشعوب من جميع أنحاء العالم بالسفر بحرية والتعارف . وأنا واثق من أن هذا سوف يقضي على العديد من الأفكار الزائفة عن الآخرين التي يؤمن بها عديد من الناس في أحيان كثيرة . منذ عام ، كانت بلادي ايسلندا مضيعة لزعميي أقوى دولتين في العالم وهما - كما نفترض - يملكان زمام مستقبل البشرية . وكان من دواعي السرور استضافة ذلك الاجتماع ، وبالتالي الاسهام بقدر ضئيل في محاولة حاسمة تبذل الآن للتوصل الى اتفاق لخفض الأسلحة النووية طال انتظاره .

أود أن أحيي بشكل خاص الدولتين العظميين الرئيسيتين للنتائج التي تجلت الآن في الاتفاق الذي أعلن توا بشأن القضاء على القذائف المتوسطة المدى . ونحن واثقون من أن هذه الخطوة ستبعتها خطوات أخرى أكبر في مجال القضاء على الأسلحة النووية .

ان ايسلندا - إحدى الدول القليلة للغاية التي ليست لديها قوة عسكرية - ستكون على استعداد دائما للمساعدة في تلك المحاولة لتحسين الحياة على الأرض . وأود أن أرى بلادي وقد أصبحت ملجأ للذين يريدون الالتقاء في سلام والسعي الى حلول للمشاكل العديدة التي تعاني منها البشرية . لهذا ، لا أرحب بزعماء الدول الكبرى فحسب ، بل أرحب أيضا بجميع أعضاء الجمعية العامة في بلدي ايسلندا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : استمعنا الآن الى آخر المتكلمين

في هذه الجلسة إلا أن ممثلة فييت نام طلبت الكلمة ممارسة لحق الرد .
أود أن أذكر الممثلين أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ تقتصر
البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد على عشر دقائق في المرة الاولى ، وخمس دقائق
في المرة الثانية ، ويدلي بها الممثلون من مقاعدهم .
والآن أعطي الكلمة لممثلة فييت نام .

السيدة تن نو شاي ننه (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

بأسف شديد يمارس وفد بلادي حق الرد في اليوم الاول من مناقشتنا العامة . فقد تضمن
البيان الذي ألقاه رئيس وفد سنغافورة هذا الصباح ما نعتبره تشويها لأعمال ونوايا
فييت نام فيما يتعلق بكمبوتشيا وايجاد حل لهذه المسألة . وكنا نتمنى اتباع نهج
تقدمي بنّاء في المناقشة العامة في هذه الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة .
ومن المؤسف أن يختار وزير خارجية سنغافورة في بيانه الاول اسلوبا يتسم بالريبيبة ،
نعتقد أنه لا يتمشى مع الروح الواقعية التي تسود فيما بين أغلبية البلدان المعنية
ومع الجو العام لهذه الدورة الذي يساعد على اجراء الحوار .

واحتراما للجمعية العامة ، وحتى لا نضيع وقتها الثمين ، سيمتنع وفد بلادي عن
الرد على مضمون البيان الذي ألقاه رئيس وفد سنغافورة ، وسنعمل هذا في الوقت
المناسب في غضون بياننا في المناقشة العامة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : طلب ممثل سنغافورة الكلمة

ممارسة لحق الرد . وأعطيه الكلمة .

السيد محبوباني (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني بكل

ضراحة ، أشعر بالدهشة الى حد ما كنت أتوقع أن أسمع المزيد من زميلتي ممثلة فيييت
نام بعد أن أبدى وزير خارجية بلادي نقاطا تتمثل بالمضمون ، بيد أن هناك نقطة رئيسية
أود أن أرد عليها لانها نقطة خطيرة أشيرت هنا .

هذه النقطة هي أن جهودنا وبياناتنا في هذه الدورة للجمعية العامة يمكن أن تعطل الحوار الحقيقي الذي يدور بشأن جنوب شرقي آسيا . ان سنغافورة ، شأنها شأن جميع الدول الأخرى في جنوب شرقي آسيا ، ترحب بالحوار . وجميعنا نؤيد الحوار وقلنا هذا منذ ١٩٧٩ .

ولكن يؤسفني أن أقول انه على الرغم من المحاولات التي بذلت في الحوار فسي السبع أو الثماني سنوات الماضية ، فان الحقيقة الباقية هي أن الحالة في كمبوتشيا لم تتغير في الأساس ، ولاتزال القوات الأجنبية موجودة هناك ، والمبادئ الأساسية للقانون الدولي تنتهك حتى الآن ، وهناك محاولات تبذل لخداع المجتمع الدولي بأن تغييرا حقيقيا قد حدث . ولهذا السبب تكلم وزير خارجية بلادي بشكل واضح ومباشر لتوجيه انتباه أعضاء هذه الجمعية الى الحقائق الأساسية للحالة هناك .

يقول وفد فييت نام أنه سيرد ردا كاملا وشافيا على النقاط التي أشارها وزير خارجيتي . ونحن نتطلع للاستماع الى ردهم وسنواصل الحوار بنفس الطريقة المريحة والودية التي نتبعها دائما .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥